الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: ط1:
ط2:

التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني

(1518-1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ **تخصص: تاريخ الجزائر الحديث**

إعداد الطالبتين:
بلفار فتيحة
مقورة أفراح

إشراف الدكتور:
نويقة عبد الرحمن

لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.خير عامر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.نويقة عبد الرحمن	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.فتحي عباس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

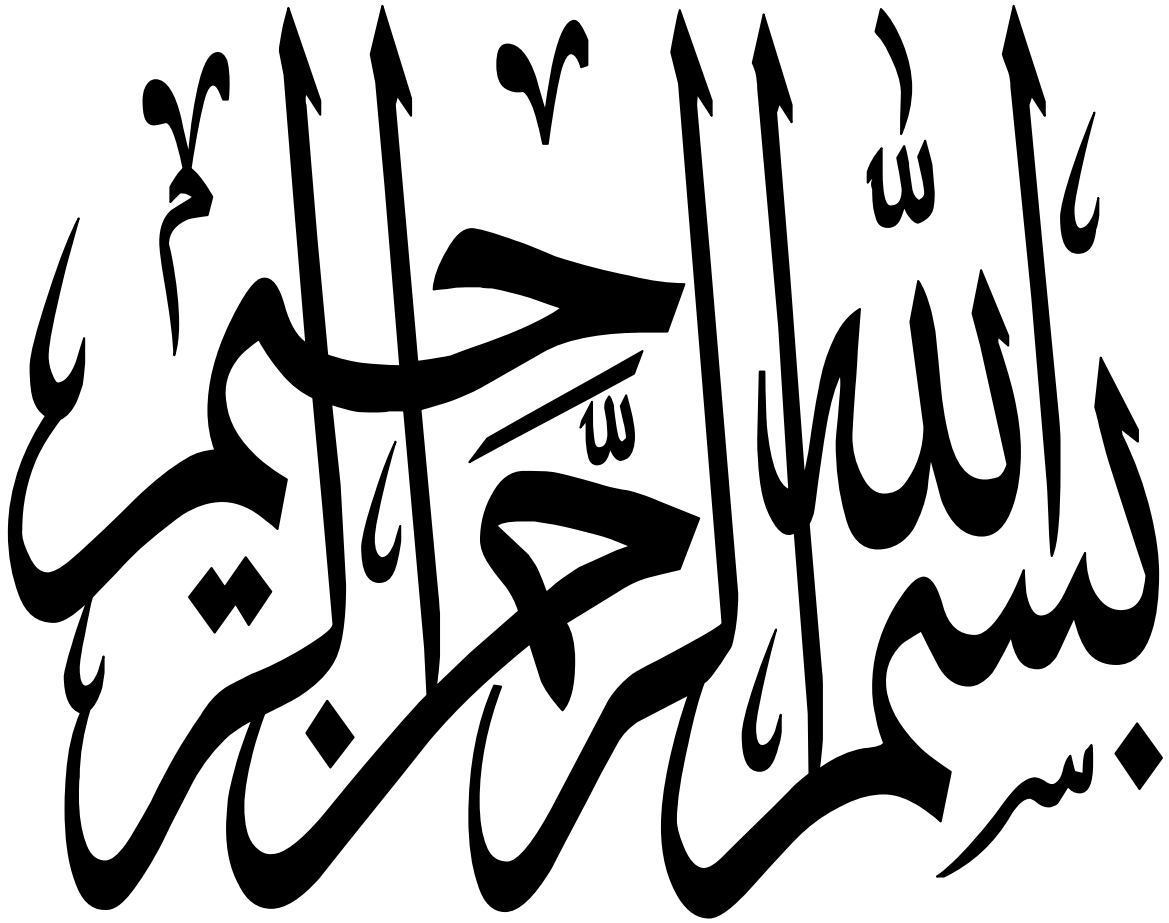
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اللّٰهُمَّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وهك وعظيم سلطانك

لك الحمد ربي حتىٰ ترضىٰ ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا

الحمد لله الذي منىٰ علينا بإتمام دراستنا وإنجاز هذا العمل فإن أصبنا فبتوفيق من الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان وصلىٰ اللّٰهُمَّ وسلم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آل وصحبه أجمعين، وبعد

نتقدم بخالص الشكر والعرفان وبالفضل لأهل الفضل لكل أساتذتنا الكرام الذين منحونا الكثير من معارفهم وعلومهم ووقتهم الثمين ونخص بالذكر والشكر الأستاذ "نويقة عبد الرحمن" الذي حظينا بإشرافه تقدير وعرفانا لكل ما قدمه لنا ونتمنىٰ له التوفيق والسداد والمزيد من الاستحقاقات

وكذلك الأستاذ بيرم كمال الذي ساعدنا بتقديم النصائح لإنجاز هذا العمل

كما نتوجه بخالص مشاعر الفخر والتقدير والامتنان والاعتراف بالجميل إلىٰ جميع من ساعدنا في هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

إهداء

الحمد لله على نعمته التي أنعمها علينا ووفقنا في إنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع،

أما بعد

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الحق سبحانه وتعالى

﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾سورة الإسراء، الآية 24

إلى نبع الأمان والحنان أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

وإلى أعز الرجل وأعطف الآباء

إلى صاحب الصدر الرحب الذي أمدني بسخاء وكرس حياته من أجل تعليمي

إلى الذي لم يبخل عليّ إليك أنت أبي الغالي

إلى كل أخواتي وإخوتي

إلى كل صديقات دربي: مروة، إلهام، فتيحة، العارم، أسماء، منى

وإلى رفقية الدرب والأخت التي جمعتني بها الأيام طيلة مسيرتنا الدراسية فتيحة بلفار

وإلى عائلتها الكريم

أفراح

إهداء

الحمد لله رب العالمين منزل الكتاب هدىً وتذكرة لأولي الألباب والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد الذي خصه بجوامع الكلام وفضل الخطاب وعلىٰ آله وأتباعه إلىٰ يوم الدين وسلم تسليما كثيرا، أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلىٰ من قال عنهما سبحانه وتعالىٰ:

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾سورة الإسراء، الآية 23

إلىٰ منبع المحبة والحنان أمي الغالية

إلىٰ من هو رمز العطاء والنضال فمنحني ثقته ورعايته أبي العزيز

إلىٰ كل إخوتي الأحباء وأولادهم وأزواجهم

إلىٰ من حققت معها الهدف المشترك والنجاح في هذا العمل الذي لا طالما سعينا إليه بكل جهد الصديقة العزيزة علىٰ نفسي والتي كانت لي بمثابة أختي "أفراح مقورة"

إلىٰ الذين كتبوا سطورا من ذهب في مذكرة حياتي فكانوا إخوة لي وأخص بالذكر صديقاتي:

مروة، إلهام، مروة، سامية، حليمة، نور الهدىٰ

إلىٰ كل طلبة السنة الثانية ماستر تاريخ

إلىٰ كل من عائلتي بلفار ومقورة

إلىٰ كل من عرفتهم وفي قلبي ولم يذكرهم قلمي

فتيحة

قائمة المختصرات

تق	تقديم
تح	تحقيق
تع	تعريب
تر	ترجمة
ج	جزء
ط	الطبعة
د.ط	دون طبعة
د.ت	دون تاريخ
د.م.ن	دون مكان نشر
ص	صفحة
ص ص	تعدد الصفحات
د.د.ن	دون دار نشر
مج	المجلد
ع	العدد

مقدمـــــــة

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة بالنسبة لأي نظام سياسي، ذلك أنه هو الذي يحدد مدى ثراء الدولة أو فقرها، ومما لا شك فيه أن الحياة الاقتصادية تستمد وجودها من إمكانيات اقتصادية تتماشى بها المؤسسات المختلفة في الدولة سواء فيما يتصل بالزراعة أو التجارة أو الصناعة، بحيث أن قوة أي اقتصاد تكمن أساسا في صحة مؤسساته الاقتصادية التي تعطي لها نوعا من الاستقرار والرخاء في جميع الميادين.

ولأخذ فكرة عن الوضع الاقتصادي في الفترة ما بين 1518-1830، أي من بداية الحكم العثماني الذي مثل امتداد لتاريخ صنعه المسلمون، وآخر حلقة من حلقات الحضارة الإسلامية في الجزائر إلى غاية الاحتلال الفرنسي الذي أدخل الجزائر في نفق مظلم دامت مدته 132 سنة من الزمن، وإبراز التحولات التي طرأت على اقتصاد البلاد، وتمكن أهمية الموضوع كونه يسلط الضوء على جانب مهم من تاريخ الجزائر الحديث، ألا وهو الجانب الاقتصادي وما له من دور في فهم الحراك التاريخي وتفسيره، ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ميولنا الشخصي لدراسة تاريخ الجزائر على العهد العثماني، وخاصة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي، وتوسيع معارفنا في هذا المجال، أما بالنسبة للأسباب الموضوعية فتتمثل في:

- الرغبة في التعرف على النشاط الاقتصادي الذي ساد الجزائر العثمانية وما طرأت عليه من تحولات، كون الفترة المدروسة عرفت تغيرات سياسية أثرت على الجوانب الاقتصادية للبلاد.

وأثناء معالجتنا لهذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف كان الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية؟ وما هي أهم النشاطات الاقتصادية التي مارسها المجتمع الجزائري آنذاك؟

حيث تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة ملكية الأراضي وطرق استغلالها في الجزائر؟

- ما هي المعيقات التي واجهها الفلاح الجزائري؟
- ما هي أهم الحرف والصناعات التي كانت تسود تلك الفترة؟
- فيما تمثلت المبادلات التجارية للجزائر العثمانية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وما تفرع عنها من تساؤلات، قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول ثم خاتمة وملاحق تخدم الموضوع، وقائمة المصادر والمراجع.

حيث تضمن الفصل التمهيدي الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبيل الوجود العثماني، أما الفصل الأول فجاء بعنوان: "الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني"، تطرقنا فيه إلى ملكية الأراضي وطرق استغلالها وأهم المحاصيل الزراعية، وكذا الأساليب والتقنيات المستعملة في الزراعة، إضافة إلى الثروة الحيوانية، وختمناه بالمعيقات التي أضرت بالنشاط الفلاحي.

أما الفصل الثاني فجاء موسوما بـ: "الصناعة في الجزائر خلال العهد العثماني"، حيث تناولنا فيه أنواع الصناعات والحرف التقليدية وتنظيمها، إضافة إلى مميزات ومعيقات الصناعة.

أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان: "التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني"، فقد خصصناه لدراسة التجارية بنوعيها الداخلية والخارجية، وكذا الميزان التجاري، كما تطرقنا فيه إلى مصادر دخل الخزينة وأهم العملات التي كانت متداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

وبهدف الإحاطة بكافة جوانب الموضوع، وبغية التوصل إلى نتائج الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي، الذي يتناسب مع الموضوع، إضافة إلى المنهج الإحصائي الذي كان الغرض منه توفير الإحصائيات التي تتماشى مع طبيعة الموضوع.

ومن أجل إثراء موضوع البحث، قمنا بالاعتماد على جملة من المصادر والمراجع والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث نذكر منها:

- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، وكذا كتاب سيمون بفايفر بعنوان: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، حيث أفادانا فيما تعلق بالجانب الزراعي.

أما فيما يخص المراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا نذكر منها:

- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، حيث استفدنا منهما فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر العثمانية.

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، فقد أفادتنا بشكل كبير نظرا لتناولها التاريخ الاقتصادي بكل نواحيه، والتي كان من بينها:

- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته خلال العهد العثماني 1519-1830، عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، صورية حسام: العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر.

وككل كل بحث أكاديمي لا يخلو من صعوبات، فقد واجهتنا عدة عراقيل أثناء إنجازنا لهذا الموضوع، من أبرزها:

- أن موضوع الدراسة واسع جدا ومتشعب، والمدة الزمنية للمذكرة غير كافية للإمام بكافة جوانبها.
- عدم تمكننا من اللغات الأجنبية حلال دون اطلاعنا على المصادر الأجنبية الغير مترجمة.
- عدم قدرتنا في الحصول على بعض الكتب التي تفيدنا في الموضوع

وفي الأخير نرجو أن قد وفقنا في عملنا هذا بإعطاء لمحة أو صورة عامة عن الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني.

الفصل التمهيدي

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل التواجد العثماني

أولا: الزراعة

ثانيا: الصناعة

ثالثا: التجارة

أولا: الزراعة

تعتبر الفلاحة المصدر الرئيسي لدخل الدولة الزيانية، إذ أنها كانت توفر أكبر المداخيل لغالبية سكانها، إذ أن النشاط التجاري ارتبط بالاستقرار السياسي، في حين أن المجال الصناعي كان مقتصرا على النشاطات الحرفية والصناعية النقدية، لذا عني أهل الأرياف في المغرب الأوسط عامة، والدولة الزيانية خاصة بالزراعة وتربية المواشي.[1]

1-أنواع الأراضي:

تنوعت ملكية الأراضي في الدولة الزيانية إذ نجد منها:

أ-أراضي الإقطاع:

أراضي ملك للدولة ولا يحق التصرف فيها إلا من قبل السلطان، يجيز إقطاعها لمن يشاء من خلال تفويض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محددة، ثم توسع المفهوم ليشمل جباية الأعشار واستغلال الأراضي الفلاحية، واستخلاص فوائد الرعي وقبض الرسوم مقابل هذه الامتيازات، كان المستفيد من الإقطاع يتحمل مسؤوليتين، الأولى دفاعية ردعية يحارب بموجبها أعداء السلطان، والثانية جبائية يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمتهم للخزينة العامة.[2]

ب-أراضي الظهير:

يطلق عليها أيضا اسم "المزية" الجبائية العقارية، وهي الأرض التي ترسخها الدولة للمنتفعين من أجل استخلاص فائدتهم، فهذه الأراضي إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة، أي يحق الاستفادة منها ومن ثمارها دون تملكها مقابل دفع خراج عليها.[3]

---

[1] – لنبى بوقفة: الموارد المالية ومجالات إنفاقيها في الدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2020، ص 15.

[2] – فرحات محمد إبراهيم بكار: الأنشطة الاقتصادية في مدينة تلمسان خلال العهد الزياني ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع40، 05 أكتوبر 2017، ص 02.

[3] – لبنى بوقفة: المرجع السابق، ص 16.

ج-أراضي الحبوس:

كان الهدف من حبس تلك الأراضي هو تحقيق الرعاية الاجتماعية والتكفل الاجتماعي، وتفيد إحدى النوازل وجود الأراضي المحتبسة على المساكين ببلاد المغرب أطلق عليها أرض المساكين، كانت تزرع وتوزع عائداتها على الفقراء، هذا ومن المفيد الإشارة إلى أن استغلال الأرض وتقليبيها وتهيئتها لم يكن يقوم به مالك الأرض دائما، وإنما عرف أيضا نظام الشركات الزراعية.[1]

د-أراضي الموات:

وهي الأراضي البور التي يقطعها السلطان لمن يحييها ويزرعها لعامة المسلمين، فتصبح ملكا له، ويجوز له بيعها، وقد وردت إشارة في إحدى النوازل الفقهية تؤكد ذلك، جاء فيها: «جوابكم في مسألة رجل وجد أرضا...من العباد مرت عليها سنون وهي دائرة لا يعلم لها مالك، وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عاما، ثم باع ذلك لرجل آخر، فأجاب بأنها تصبح ملكا لمن يخدمها».[2]

هـ-أراضي العرش:

نجدها في الأرياف، حيث وجدنا بعض الأراضي امتلكت من طرف قبائل قام أفرادها بالعمل فيها بطريقة جماعية، وتسمى بالملكية المشاعة، ويدخل في هذا الإطار ما يعرف بنظام الحبوس الذي يخص قطاعا من الأرض انتقل من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة.[3]

---

[1] – عبد الكريم شباب: النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرن 7-8هـ/13-14م، متون العلوم الاجتماعية، ع3، مج8، ديسمبر 2016، ص 157.

[2] – فؤاد طهارة: النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني 7-9هـ/13/15م، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، جامعة08 ماي 1945، قالمة، 2014/09/13، ص 71.

[3] – مختار حساني: تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والثقافية)، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ص 15.

و-الملكية الخاصة:

وتنقسم إلى قسمين:

الأراضي الواسعة التي بأيدي الملاك الكبار في الأرياف الذين يفلحونها بواسطة العبيد.

الأراضي المجزئة إلى قطاع صغيرة لكثرة التصرف فيها بالإرث أو البيع أو الشراء.[1]

2-أنواع المحاصيل الزراعية:

أ-الحبوب:

ساهمت الظروف الطبيعية لتضاريسها ومناخها في جعل منطقة المغرب الأوسط منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، يتنوع فيها من منطقة لأخرى ونجد في المقام الأول الحبوب وخاصة القمح والشعير، ويعتبر هذا الأخير من أكثر المزروعات سيادة لأنها الغذاء الرئيسي سواء للإنسان أو الحيوان، وتركزت زراعة القمح في سهل متيجة ومستغانم ووهران ومازونة وتلمسان، أما الشعير فيزرع في المناطق الداخلية وفي الجبال مثل جبل بني بوسعيد وجبل مطغرة.[2]

ب-الخضر والفواكه:

تتوفر زراعة الخضر والفواكه في الأراضي الخصبة المجاورة للأودية والعيون في شكل مزارع وبساتين، حيث تشير كتب الجغرافيا إلى أنواع عدة من الخضر منها: الجزر واللوبياء والكرنب والبصل والخيار واللفت والباذنجال، أما الفواكه فهي على أنواع وأذواق مختلفة مثل العنب والتين والسفرجل، والتفاح والزعرور والخوخ والمشمش والتوت والليمون وغيرها.[3]

---

[1] – مختار حساني: المرجع السابق، ص 17.

[2] – حمزة بختي: الأهمية الاقتصادية للمرافئ بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (1235-1555م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2013-2014، ص ص 21-22.

[3] – فرحات محمد إبراهيم بكار: المرجع السابق، ص ص 5-6.

ج-القطن:

يعتبر القطن من بين المحاصيل الزراعية الهامة التي أدخلها العرب لبلاد المغرب، ومنها انتقلت زراعته لأغلب مناطق الدولة الزيانية لما له من أهمية خاصة في صناعة النسيج، وتتم زراعة هذا المنتوج في مستغانم وندومة.[1]

3-الرعي وتربية الماشية:

كانت تربية المواشي في بلاد المغرب الأوسط تقوم جنبا إلى جنب مع الزراعة، فالمزاع غالبا ما يعتمد على المحصول الزراعي مقرونا بالمنتوج الحيواني، إذا يعتبر كله من أنشطته واهتماماته، وتشير الدراسات إلى أن أراضي الدولة الزيانية كانت في فترة من فترات تاريخها مرتعا ومرعى لمختلف الحيوانات وخاصة منها: الغنم، الحمير، الخيل التي تزاول اهتمامها من طرف القبائل التي توجد مضاربها ضمن محيط الدولة، وقد اهتم سكان المنطقة الجبلية بتربية المواشي كتوجين ومغراوة.[2]

أما قبائل الجنوب فأغلب حيواناتهم الماعز والإبل، إضافة إلى سكان السهول والهضاب الذين أقبلوا على تربية الخيل والبغال والحمير، تحتل تربية الحيوانات والرعي مكانة أساسية في النشاط الفلاحي اليومي للسكان، لما توفره من غذاء دائم وموارد أولية للصناعة، ويتم استخدامها في عملية التنقل والأسفار والحروب، والملاحظ هنا على عناصر المجتمع الزياني أن أهل الحضر يهتمون بالزراعة الدائمة فهم أكثر كفاءة وإنتاجا من أهل البدو، إذ يعتمدون على الزراعة الفصلية، فأعطوا عنايتهم الخاصة بتربية المواشي.[3]

[1] – مختار حساني: المرجع السابق، ص 31.

[2] – لبنى بوقفة: المرجع السابق، ص 20.

[3] – المرجع نفسه، ص 21.

ثانيا: الصناعة

تعتبر الصناعة موردا اقتصاديا أساسيا لأي دولة[1]، حيث مثلت بعض الحرف والصناعات في المجتمع الزياني القاعدة الإنتاجية للمدينة[2] بما كان يقدمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية، وذلك باستغلال الموارد الأولية فلاحية كانت أو معدنية إلى بضائع استهلاكية قابلة للتسويق[3]، كما ظهرت ببلاد المغرب الأوسط صناعات عديدة، إذ كانت تختلف من مجتمع لآخر باختلاف درجة التطور، فصنائع المجتمع البدوي تختلف عن صنائع المجتمع الحضري، حيث تتركز في الأول حول توفير الطعام والخيام، أما بالنسبة للمجتمع المتطور، فقد اشتهر بنشاط ومهارة الصناع.[4]

1-أنواع الصناعات:

أ-صناعة النسيج:

تعتمد هذه الصناعة على مواد مختلفة كالصوف والقطن والكتان والحرير والجلود المدبوغة، على اعتبارها مادة أولية متوفرة بشكل كبير في أراضي الدولة الزيانية[5]، وتشمل بصفة خاصة حياكة الملابس، الزرابي، الحنابل، صناعة الخيم، السروج، العمائم والأحزمة وغيرها.[6]

وتخصصت بعض المدن بالمغرب الأوسط في نوع معين من الصناعات، فالصناعة النسيجية انتشرت بالمدن والأرياف ومنها العباد[7]، وعن مدينة ندومة يقول أيضا: «وندومة

---

[1] – المرجع نفسه، ص 23.

[2] – فرحات محمد إبراهيم بكار: المرجع السابق، ص 7.

[3] – لبنى بوقفة: المرجع السابق، ص 23.

[4] – حمزة بختي: المرجع السابق، ص 24.

[5] – فرحات محمد إبراهيم بكار: المرجع السابق، ص 7.

[6] – لبنى بوقفة: المرجع السابق، ص 25.

[7] – مدينة صغيرة شبه ربض تقع في الجبل على بعد نحو ميل جنوب تلمسان، وقد دفن بها والي كبير ذو صيت شهير يسمى سيدي مدين، للمزيد ينظر: حسن الوزان: وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1983، ص 24.

اليوم مزدهرة بكثرة الصناع فيها وينتجون على الخصوص أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية»[1]، وعن مدينة هنين يقول مارمول كربخال: «تصنع فيها أقمشة جميلة وأنسجة أخرى من القطن».[2]

ب-الصناعة الفخارية والخشبية:

فيما يتعلق بصناعة الفخار فتعتبر هي الأخرى من بين الحرف التي عرفتها مدن الدولة الزيانية، فكانت توجد بتلمسان أفران خاصة بالفخار[3]، أما فيما يخص الصناعة الخشبية كان ارتباط بالبناء، وتتميز الدولة الزيانية بوجود ثروة غابية سهلت عملية تطور صناعة الأخشاب المتمثلة في الأسرة والخزائن والصناديق والأبواب والنوافذ.[4]

ج-صناعة الجلود:

وجدت رواجا كبيرا من قبل سكان الدولة الزيانية وتكاد تكون في أغلب مدن وبوادي المغرب الأوسط.[5]

د-الصناعة المعدنية:

هي من بين الصناعات التي أخذت اهتماما خاصا من قبل السلطة الزيانية لارتباطها بالحياة المدنية من جهة والحياة العسكرية من جهة أخرى، ويعود السبب في تطورها إلى وفرة الموارد الأولية.[6]

هـ-صناعة مواد البناء:

تطورت صناعة مواد البناء في عهد الدولة الزيانية لوفرة الأيدي العاملة الأجنبية سواء من الأندلس أو الدول الأوربية، فقد ذكر يحي ابن خلدون أن سلاطين الدولة الزيانية قد

---

[1] – حسن الوزان: المصدر السابق، ص 14.

[2] – مارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج2، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1988، ص296.

[3] – مختار حساني: المرجع السابق، ص 95.

[4] – نفسه، ص 98.

[5] – حمزة بختي: المرجع السابق، ص 27.

[6] – فرحات محمد إبراهيم بكار: المرجع السابق، ص 09.

استعانوا بالأندلسيين لبناء المشاريع العمرانية وخاصة في عهد السلطان أبو موسى الثاني، وكذلك السلطان أبو تاشفين الأول الذي ولع ببناء القصور والدور واغتراس المتنزهات.[1]

ثالثا: التجارة

لقد ظهرت تجارة داخل الدولة الزيانية نفسها بين تلمسان والمدن والقرى، حيث يتم إرسال المنتوجات الزراعية والحيوانات وأعمال القرى من صوف وزرابي وحصير وزخارف إلى تلمسان عبر شبكة الطرق الداخلية ليتم تبادلها مع بعض منتجات تلمسان من أسلحة وغيرها[2] فنشأت أسواق يومية وأسبوعية مثل سوق أغادير بتلمسان الذي كانت تباع فيه مختلف السلع والبضائع اليومية، وكذلك السوق الأسبوعي الذي كان يعقد بمعسكر بإقليم بني راشد كل يوم خميس، حيث كان يباع في عدد وافر من الماشية والحبوب والكثير من المنتجات المحلية.[3]

هذا بالإضافة إلى التجارة الخارجية، حيث كانت لتلمسان علاقات تجارية مع الدول ومناطق مختلفة، كالسودان الغربي الذي كانت التجارة معه قوية، إذ كانت تستورد منه مجموعة من السلع، أهمها:

-التبر:

وهي أهم مادة كانت متوفرة في منطقة غاو وأودغيست وغانا وغيرها.

-العبيد:

كانوا يستخدمون في الأعمال الشاقة التي تتطلب جهدا عضليا، كالصناعة واستخراج المناجم وحراسة القوافل ونقل البضائع، كما اشتغلوا داخل القصور والجيش وحراسة الملوك.

[1] – مختار حساني: المرجع السابق، ص 96.

[2] – بسام كامل عبد الرزاق شقدان: تلمسان في العهد الزياني (1235–1555)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002، ص 203.

[3] – حمزة بختي: المرجع السابق، ص 32.

-العاج:

كانت تجلب من مناطق الغابات جنوبي السودان الغربي واستعملت لعدة أغراض تشكيلية، وفي صناعة الأثاث، وغالبا ما كانت السلع الكمالية تتجه نحو الأثرياء.

أما صادرات المغرب الأوسط إبان الحكم الزياني، فقد تمثلت في موارد زراعية يفتقر إليها السودان الغربي منها: القمح الذي لم يكن في متناول كل الفئات الاجتماعية، بل كان حكرا على الطبقة الراقية، نظرا لارتفاع أسعاره وعدم نموه في تلك المناطق، إضافة إلى الزبيب وعين البقرة والملح، الذي كان هو الآخر يستبدل بمثله تبرا.[1]

[1] – لبنى بوقفة: المرجع السابق، ص ص 30-31.

الفصل الأول

الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: ملكية الأراضي وطرق استغلالها

ثالثا: أهم المحاصيل الزراعية

ثانيا: تقنيات وأساليب الزراعة

رابعا: الثروة الحيوانية والسمكية

خامسا: معيقات النشاط الزراعي

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة، لهذا فإن معظم السكان كانوا يقطنون في الأرياف[1]، حيث يقدر بعض المؤرخين نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90% وبما أن المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا[2]، فمعيشتهم كانت تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات، وقد ساعدهم على ذلك اتساع رقعة الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ[3]، فبالرغم من أن الزراعة كانت المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، إلا أنها تميزت بالبساطة والبدائية، وهذا الوضع أثر سلبا في مردودية الأرض وكميات الإنتاج[4]، حيث يقوم النشاط الزراعي على نظام الملكية الخاصة وملكية الدولة والأراضي المشاعة أو الموقوفة.

أولا: ملكية الأراضي وطرق استغلالها

1-ملكية الأراضي:

أ-الملكيات الخاصة:

وهي الأراضي التي يستغلها أصحابها مباشرة ولا يتوجب عليهم نحو الدولة سوى فريضة العشر والزكاة[5]، وقد كانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء[6]، وكان هذا النوع من الملكية منتشرا في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل والأوراس، كما أن هناك بعض الحضر الذين يملكون بعض الأجنة والأحواش

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 212.

[2] – صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، د.ط، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 335.

[3] – أزرقي شوتام: المرجع السابق، ص 212.

[4] – حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 152.

[5] – يمينة درياس: السكة الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1988، ص ص 8-9.

[6] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج4، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 51.

بضواحي المدن، التي كانوا يستغلون بواسطة الخماسين[1]، هذا وتنقسم الملكيات الخاصة في مجملها إلى ملكيات قريبة من المدن، وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية وبعض السهول الداخلية، فالملكيات الخاصة التي تقع بجوار المدن التي كانت تعرف بالفحوص، فهي في الغالب بساتين للخضر والفواكه مع بعض المزارع المنتجة للحبوب، يمتلكها موظفو الدولة وبعض أعيان المدينة وبعض الميسورين من مختلف الطوائف المقيمة داخل أسوار المدن كالتجار والقناصل والصناع وغيرهم[2]، كما هو الشأن بفحوص مدن فاس والجزائر وقسنطينة، ولأخذ فكرة عن وضعية هذه الملكيات الخاصة المرتبطة بالمدن نذكر على سبيل المثال أن أغلب الأراضي الزراعية بفحص مدينة الجزائر أصبحت عشية الاحتلال الفرنسي 1830 بحوزة طبقة اجتماعية موسرة من الجنود والموظفين الأتراك من أعيان الحضر والكراغلة وأبناء الأتراك والأندلسيين مع بعض التجار من اليهود الأجانب، وكذلك مجموعة القناصل الأوروبيين، وقد شيد هؤلاء الملاك بأراضي الفحص المنازل الريفية الجميلة، وغرسوا الحدائق الغناء لقضاء فصل الصيف بعيدا عن اكتظاظ مدينة الجزائر ومضايقاتها، فاختار القناصل الأوروبيين مقر إقامتهم خارج باب الوادي ومرتفعات برج مولاي حسن، بينما امتلك البلدية أو الحضر من أصل أندلسي نواحي تاغران بئر خادم، والكراغلة وهو الأتراك من أمهات جزائريات جهات الحامة، بئر مراد رايس والأبيار وباب الوادي.[3]

أما الممتلكات الخاصة في الأقاليم الريفية فأغلبها يتركز في المناطق الجبلية، حيث يتركز مبدأ حيازة الأرض على التنظيم القبلي، ويستند إلى العادات المتوارثة في تلك الجهات، كما هو الشأن في مناطق الريف شمال المغرب وطرارة شمال تلمسان والونشريس وبني مناصر والظهرة والتيطري وشمال قسنطينة، وكذلك بعض السهول الداخلية والواحات الصحراوية كسهول معسكر.[4]

---

[1] – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 214.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 42.

[3] – المرجع نفسه، ص 48.

[4] – المرجع نفسه، ص 43.

-الملكيات الجماعية (العرش):

وهي الأراضي التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته[1]، وكانت أقل شأنا من الناحية الاقتصادية لأنها تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية، وكانت في غالبتها مخصصة للري[2]، وهذا النوع من الأراضي يعرف بالسيقة في الناحية الوهرانية وبالعرش في جهة الجزائر الوسطى والشرقية، وتتمتع الجماعة الريفية بحق الانتفاع من هذه الأرض دون إمكانية التصرف فيها بيعا أو كراء أو استبدالا أو تحبسا، وفي مقابل ذلك يكفل لها حق مطلق في المحاصيل ويمكنها توريث الأرض للأبناء الذكور من الأب إلى الابن أو إلى أبناء الإخوة في حالة عدم وجود ورثة مباشرين.[3]

وبما أن أرض العرش ملك للجماعة أو الفرقة أو القبيلة فإن ذات طابع عمومي، وليس للأسرة فيها حق الانتفاع، ويكون لكل فرد فيها مثله مثل غيره الحق في الحصول على نصيبه منها فيما يتناسب مع الإمكانيات التي يمكن أن يسخرها لاستغلال الأرض.[4]

ج-ملكيات البايلك (الدولة):

وهي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل، وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة[5]، وهذه الأراضي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها، أغلبها تم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء ووضع اليد، وفي حالة الشغور أو عند

---

[1] – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 59.

[2] – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 154.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) 1791-1830، د.ط، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 205.

[4] – المرجع نفسه، ص 206.

[5] – شريف شهيرة: النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني (1818-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 41.

ترحيل السكان المقيمين عليها، وذلك عند امتناعهم عن دفع الضريبة أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايلك[1]، وتتنازل عنها الدولة لصالح:

- كبار موظفي الوصي الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين.
- قبائل تدعى عزل، التي ترضى بتقديم للجنود والباي الولاء، وتعطي هذه القبائل قسما من المحاصيل للباي لكنه أقل مما تعطيه بقية القبائل.
- مزارعين أفراد بعد أن يتدفعوا الإيتاوات المفروضة عليهم عينا.[2]

وأغلب هذه الأراضي توجد بمنطقة دار السلطان ووهران وقسنطينة، ففي دار السلطان تتوزع على ثلاثة عشرة مزرعة كبيرة، أما في وهران تقدر بـ 11.250 هكتار، وفي الجهات الشرقية فتقدر بـ 60 ألف هكتار.[3]

د-ملكيات الوقف:

التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية أو المؤسسات الدينية، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوراق ومساعديه من الوكلاء والشواش، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت حسب بعض التقارير تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك، ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأية ضريبة أو

[1] – دليلة رحمون: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وآثراها على المجتمع الجزائري (1830-1914)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 13.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 27.

[3] – عقبة خضير: النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 14-18م، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، ع6، جامعة حمدة لخضر، الوادي، د.ت، ص 234.

رسم ولم تكن تتعرض لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام[1]، وتكون هذه الأراضي عادة تابعة للمؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والحرمين الشريفين.[2]

وينقسم الوقف إلى قسمين: الوقف العام الذي يعود أساسا على المصلحة العامة التي حبس من أجلها، والوقف الخاص الذي لا يتحول صرف منفعة على المصلحة العامة التي حبس على أساسها إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحب الحبس، ويعرف هذا الأخير باسم "الوقف الذري" أو "الوقف العائلي"، كذلك بينما يعرف الأول باسم "الوقف الجبري".[3]

كانت هذه الأراضي لا تباع ولا تشترى، وهي تلعب دورا هاما في الخدمات الاجتماعية كمساعدة للعجزة والفقراء والمغتربين من طلبة العلم، وكانت المعاهد العلمية تعتمد أساسا في مشاريعها التربوية والثقافة على ما تغله أراضي الأوقاف من إيرادات في كل عام.[4]

هـ-أراضي الموات:

وهي الأراضي التي تركت دون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، ورغم إمكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة إحيائها إلا أن سكان الأرياف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لاسيما أواخر العهد العثماني[5] الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 53.

[2] – عبد الجليل رحموني: اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 133.

[3] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 379.

[4] – تركي رابح عمامرة: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والإسلام والتربية في الجزائر، ANEP، الجزائر، 2001، ص 112.

[5] – عبد الجليل رحموني: المرجع السابق، ص 133.

بعد تحول كثير من السكان من ممارسة الفلاحة إلى امتهان الرعي[1]، وهي عادة تكون خالية من السكان وليس بها ماء أو عمارة، وهي ملك خاص لمن يستصلحها.[2]

2-طرق استغلال الأراضي:

يتم استغلال الملكيات بأحد الطرق التالية:

أ-الاستغلال المباشر:

فيها يستغل الفرد ملكيته العقارية مباشرة، وتعتبر من أكثر الطرق استغلالا، حيث نجدها في الأراضي الخصبة في المناطق الساحلية القريبة من المجاري المائية.

ب-الاستغلال العائلي المشاع:

في حالة كثرة أفراد العائلة الواحدة واتساع مساحة الأراضي الزراعية، يتم خدمة هذه الأراضي بطريقة جماعية مع الحفاظ على هذه الأراضي دون تقسيمها، وتوجد هذه الأراضي في المناطق الداخلية شبه الجافة.

ج-أسلوب المزاعة:

المسمى كذلك بالمناصفة، وهو أسلوب يقوم على اتفاق بين مالك الأرض والفلاح، وذلك مقابل مبلغ مالي أو حدة من الإنتاج.

د-الخماسة:

وهو المكافئة بالخمس من المحصول، فما يتحصل من الإنتاج، وعند استثماره في الفلاحة من جديد يقسم كالتالي: جزء للأرض وجزء للزرع وجزء للحيوانات، جزء للأحوات، جزء للعمل، وكان هذا النظام قبل دخول الاستعمار الفرنسي أقل الأنظمة الاستغلالية استخداما.[3]

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 53.

[2] – خديجة ديلمي، نعيمة قراري: طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020، ص 28.

[3] – عقبة خضير: المرجع السابق، ص ص 235-236.

فهو نظام يقوم على استخدام الفلاحين من جماعات الرعية الخاضعة للعمل في مزارع الخواص من الحضر أو في ملكيات البايلك مقابل خمس المحصول، وهذا ما يجعل منه أجراء أو شركاء لصاحب الأرض في الخدمة، فالخماس مكلف بالقيام بأعمال الحرث والحصاد وقلع الحشائش الضارة من الحقول وحراسة المحصول من التلف ومن الطيور والحيوانات.[1]

هـ-نظام التويزة:

هو المساهمة في عمل جماعي بدون أجر أو مقابل لفائدة أحد أفراد الجماعة في موسم الحرث أو في أوقات الحصاد، مما يسمح له بالحصول على إنتاج أو كلفة، وقد توسع هذا النظام فأصبح يفرض على الفلاحين الذين يعيشون على أراضيهم القريبة أو المجاورة للملكيات حسب نظام الخماسة، ويتوجب على الفلاحين وجماعات الخماسة الخاضعين لنظام التوزية القيام بحرث وحصاد أراضي العزل وجمع محاصيلها في المخازن العامة، ولهذا أطلق على نظام التويزة «أعمال الصخرة الجماعية»[2]، فلا يكلف هذا الإجراء المفروض (الصخرة) الدولة سوى كمية الحبوب التي يتم زرعها وقت الحرث (الزريعة) وبعض الحيوانات الضرورية لخدمة الأرض عندما لا تتوفر عند الفلاحين، وهذا ما جعل نظام التويزة (الصخرة الإجبارية) يندرج ضمن الضرائب الغير مباشرة ويدخل في إطار المعاملات الإقطاعية التي كانت سائدة في الريف الجزائري.

إن نظام التويزة هذا الذي اعتمد في أساسه وفي طريقه تنفيذه واقع الحياة الاجتماعية بالريف وطبيعة العلاقة بين السلطة والسكان زاد من شقاء الفلاحين وخفف إلى حد كبير من مصاريف الدولة، وأثر على أسلوب استغلال الأرض نظرا لسعة المساحات الزراعية التي

[1] – صرهودة يوسفي: الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر (1700-1830)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2017-2018، ص82.

[2] – المرجع نفسه، ص 84.

كان يطبق بها والتي كانت لا تقل في مقاطعة التيطري وحدها عن 2000 هكتار من الأراضي المنتجة للحبوب.[1]

ثانيا: أهم المحاصيل الزراعية

إن تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة التربة عوامل ساعدت على تنوع المحاصيل ووفرتها، حيث اختصت كل منطق في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية[2]، وتعد الحبوب من أهم المحاصيل إنتاجا والتي اختصت بها مناطق الأطلس التلي والهضاب العليا، نظرا لكونها مادة رئيسية للتصدير والاستهلاك[3]، والتي تمثل في:

1-الحبوب:

خاصة القمح بنوعيه، بحيث يعتبر القمح الصلب أو القمح البلوني أكثر الأنواع زراعة في الإيالة[4]، وينتج بكميات كافية في المروج التي تظهر بها المستغنات التي تتوفر بها المياه والعيون طوال السنة[5]، ويمتاز هذا الأخير بحبته الطويلة التي تستعصي على الكسر وتقاوم الجفاف والصدأ، ويصنع منه أجود أنواع الخبز[6]، وقد أكد ذلك القنصل الأمريكي وليام شالر في قوله: «إن القمح الجزائري من النوع الصلب...وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح بسبب جودته لصنع المقرونة

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 193.

[2] – خديجة ديلمي، نعيمة قراري: المرجع السابق، ص 31.

[3] – يمينة درياس: المرجع السابق، ص 09.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 252.

[5] – شيرين معوش، آمال تمين: تجارة القمح في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص 23.

[6] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 252.

وغير ذلك من أنواع العجائن»[1]، أي أنه ذو جودة عالية، وينافس المحاصيل الأجنبية، وهذا ما جعله مطلوبا في الخارج، بحيث أن الحكومة لا تسمح بخروجه إلا برخصة.[2]

كما أن هناك نوع آخر من القمح يزرع في متيجة، وهو أقل نوعية وجودة بسبب الرطوبة التي تؤثر عليه سلبا، وقد ذكر حمدان خوجة أن قمح هذه المنطقة أقل جودة من غيره ولونه يميل إلى السواد...ولا يمكن تخزينه أكثر من سنة واحدة لأنه يتعرض للفساد حتى ولو كان البذر في مكان آخر، وهذا العيب ناتج عن جو المنطقة ومناخها.[3]

بالإضافة إلى القمح هناك الشعير الذي يزرع خاصة في حقول قبائل الأطلس التي يتأقلم فيها الشعير مع أنواع التربة التي تفتقر إلى الحضير والمواد الخصبة، والتي يعطي فيها الشعير مردودا أحسن من مردود القمح، ويقبل الفلاحون على زراعته نظرا لأنه سريع النمو[4]، ولا يحتاج إلى تربة جيدة الخصوبة[5]، وعلى العموم تتم زراعة وسقي حقول الحبوب بالأحواش بشكل جيد وتعطي محاصيل وفيرة، ويذكر هابنسترايت «أن حصاد الحنطة وباقي أنواع الحبوب تزرع في موسمين سنويا وتعطي الحصول في السنة الواحدة».[6]

2-الأشجار المثمرة:

تشكل قطعا هاما في النشاط الزراعي مثل أشجار البرتقال والليمون والرمان والتفاح والبرقوق والإجاص والكركز والمشمش والخوخ والجوز التي تزرع في فحوص وبساتين

---

[1] – وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع، تح، تق: إسماعيل العربي، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 30.

[2] – نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، د.ط، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 279.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، منشورات AENP، الجزائر، 2005، ص 87.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 252.

[5] – بلبراوات بن عتو: المدينة والريف في الجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2007-2008، ص 309.

[6] – هابنسترايت: رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ/1732م، تر، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013، ص 55.

الأوطان والقيادات والأحواش مثل أحواش الرغاية وناصب وخوجة[1]، وقد كان لجهود الأندلسيين الأثر البالغ في ازدهارها.[2]

هذا ويذكر كاثكارت أن ضواحي مدينة الجزائر تنتج جميع أنواع الفواكه إلى التين والرومان والنخيل[3]، كذلك أشجار الزيتون والتين اللذين يعتبران موردا غذائيا وتجاريا مهما، حيث تتم زراعتهما في المنحدرات المخفضة وسفوح الجبال، إذ تتركز حول أحواش وضفاف الأودية مثل وادي الشقة ووادي الجر[4]، كما أنجد أن الكراغلة قد قاموا بممارسة النشاط الفلاحي بوادي الزيتون لذلك أطرق عليهم اسم الزواتنة نسبة إلى ما كانت تنتجه بلادهم من الزيتون.[5]

وفي أواخر العهد العثماني كانت الأشجار المثمرة في الكثير من البساتين تثمر مرتين أو ثلاث في السنة، ويعود ذلك إلى خصبة التربة وعناية الفلاحين[6]، هذا بالإضافة إلى نباتات أخرى تنبتن في الواحات والصحراء، وهي نباتات عشبية وحشائش فهي للرعي والتداوي منها البشنة والسعد والعرعار والفقاع والفيجل والحرمل.[7]

3-الخضر والبقول:

لقد كان الفلاح الجزائري ينتج أنواع مختلفة من الخضر والبقول الجافة والطازجة مثل الحمص والفول والبصل والفلفل الحار والجزر والباذنجان والفاصوليا واللفت والطماطم

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 255.

[2] – يمين درياس: المرجع السابق، ص 10.

[3] – كاثكارت: مذكرات أسيير الداي وقنصل أمريكا في المغرب، تر، تق، تع: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 83.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 254.

[5] – سيمون بيفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، تق، تع: أبو العديد دودو، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 185.

[6] – وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 137.

[7] – عقبة خضير: المرجع السابق، ص 238.

والبطاطا[1]، وقد انتشر هذا النوع من الزراعة في فحوص المدن والبساتين والضيعات الواقعة خارج المدن، كذلك في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل، الأوراس، ملیانة، الأطلس أما المناطق الجبلية فرغم صغر المساحة الصالحة للزراعة إلا أنها استغلت بشكل مكثف في زراعة بعض البقول مثل الحمص والعدس والذرى.[2]

4-الأشجار الغابية:

كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفضل خلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة، ولا سيما بناء السفن الذي تطلب عام 1781 قطع أغلب أشجار منطقة الساحل القريبة من الجزائر لصنع خمسين سفينة مجهزة بالمدافع وأدى إلى إتلاف غابات نواحي بجاية وجيجل التي شحنت أخشابها إلى ترسانة السفن بالجزائر، أما في الجهات الشرقية من بايلك قسنطينة تضررت الغابات الجيدة عام 1817.

ورغم هذا الأسلوب الرامي إلى استغلال الغابات بشكل مكثف، فإن الغطاء النباتي للجزائر في العهد العثماني ظل يتميز بكثافته وتنوع أشجاره والتي كانت أغلبها من أشجار الفلين المنتشرة بالجهة الساحلية الممتدة من القالة إلى بجاية والتي تتخللها أشجار الصنوبر والزيتون البري، واشتهرت غابات كثيرة مثل غابات بني صالح وسيبوز وإيدوغ والصفصاف، لكنها بعد ذلك تعرضت للحرق والإتلاف من طرف الاستعمار الفرنسي.[3]

5-الزراعة التحويلية:

علاوة على المحاصيل الزراعية، فإن البلاد كانت تنتج محاصيل تحويلية (صناعية) مثل إنتاج الكتان في البليدة[4] والتبغ بنوعيه الخشن المعروف بالشمة والعادي الموجه

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 255-256.

[2] – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 216.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 59-60.

[4] – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 216.

للتدخين، فمن أشهر أنواع التبغ الذي يعرف بنكهته ومذاق الرفيع في عنابة ومدينة الجزائر ويتم تصديره إلى تونس وطرابلس[1]، إضافة إلى إنتاج القطن في ضواحي مدينة الجزائر الذي قال في شأنها القنصل الفرنسي بالجزائر تانفيل «قد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر فكانت النتيجة جيدة».[2]

كما انتشرت زراعة الأرز في مليانة، أما الكروم والتوت فتعد من إسهامات الأندلسيين في المجال الزراعي، حيث انحصرت زراعتها في بعض أحواش متيجة وفحوص مدينة الجزائر والبليدة وشرشال، إلا أنها فقدت أهميتها مع تقلص دور الأندلسيين في الأرياف.[3]

يضاف إلى هذه المزروعات إنتاج العسل والشمع التي كانت تشتهر بها الجهات الشرقية من الجزائر والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب الممتدة من رأس فالكون إلى الحدود المغربية، وقد كان الأهالي يستهلكون جزءا منه ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك.[4]

ثالثا: تقنيات وأساليب الزراعة

لقد عرف القطاع الزراعي انتعاش ملحوظ من خلال إسهامات الأندلسيين والجاليات الأوروبية المتواجدة بالجزائر في تطويره، فقد أدخلوا محاصيل جديدة مثل الكروم والقطن، وطوروا في التقنيات إلا أن هذه الإسهامات لم تشكل كل جهات البلاد بل اقتصرت على المناطق الساحلية والتلية التي استقروا بها، ضف إلى ذلك الإصلاحات التي قام بها بعض الحكام أمثال الباي محمد بن عثمان الذي شجع على زراعة الحبوب في بايلك الغرب، إلا أن الفلاح الجزائري احتفظ بأساليبه البسيطة في استغلال الأرض، ولم يطور في وسائل وتقنيات الإنتاج مما انعكس سلبا على المردود، ومن بين التقنيات والوسائل التي اعتمد عليها الفلاح في تحسين الإنتاج نذكر ما يلي[5]:

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 256-257.

[2] – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 216.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 257.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 60.

[5] – خديجة ديلمي، نعيمة قراري: المرجع السابق، ص 36.

1-تحضير التربة:

ينتهج الفلاحون للحقول دروة زراعية تقليدية[1]، من أجل التحضير للتربة متبعين في ذلك عدة تقنيات مثل إراحة التربة وتنقيتها وحرثها[2]، فيترك قسم من الأرض للرعي والقسم الآخر يتم زراعته وذلك خلال السنة، خاصة في زراعة حقوق الحبوب في شكل دورة ثنائية التي تزرع فيها الأرض سنة وتترك لتسريح سنة أخرى، مما يساعد الأرض على استرجاع قدرتها الإنتاجية وخصوبتها، والذي ينعكس إيجابا على وفرة الإنتاج.

إلى جانب هذا النوع تتبع أحيانا طرق أخرى، تتمثل في إهمال الأرض لبضع سنوات حتى يتم تسميدها بفضلات وبقايا الأشجار، وهذه الطريقة تستعمل في الأراضي التي تصعب زراعتها والواقعة في الغابات أو المنحدرات الجنوبية للأطلس[3]، إلا أن في بعض الأحواش ذات الاستغلال الجيد مثل مواطن بني موسى لا يتم فيها إراحة التربة بل ترك دورتها الزراعية كل ثلاث سنوات، بمعنى تزرع الأرض السنة الأولى حبوب وفي السنة الثانية شعير وفي السنة الثالثة خضر، هذا وتكمن عملية تنقية الأرض تقنية إراحة التربة مستعملين في ذلك النار من أجل الحصول على أرض جديدة، والهدف من هذه العملية هي تهيئة الأرض للزراعة، بحيث تساهم بتخصيبها خاصة في المناطق الجلية الفقيرة، حيث شهدت تطورا من خلال زراعة المدرجات التي تتماشى مع الظروف المناخية من أمطار وانجراف التربة، خاصة في المنحدرات الشمالية والأودية الداخلية مثل موطن بني صالح.[4]

ومن الملاحظ أن تقنية إراحة التربة يرافقها استعمال الأسمدة التي تتمثل في حرق براز الثيران والأغنام حتى صالحة كغبار لتسميد الأرض، مما يجعلها أكثر خصوبة وجديدة للحرث، وبعد ذلك تترك الأرض بورا لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها، وبعد إراحة الأرض تبدأ عملية الحرث والتي تبدأ بعد أول أمطار الخريف، حيث تتم عملية البذر غالبا

[1] – بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 263.

[3] – بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 263-264.

بين شهري نوفمبر وجانفي، وفي شهر ماي وجوان وأوائل جويلية يحل موسم الدرس بواسطة البغال والثيران، ثم تصفية ما تم درسته بالاستعانة بالرياح في الاتجاه المعاكس.[1]

2-الأدوات الزراعية:

لقد عرفت الأدوات الزراعية المستعملة من قبل المزارعين في الجزائر خلال العهد العثماني ببساطتها وتنوعها، بحيث اعتمدت على مادة الخشب بالدرجة الأولى، فمن بين هاته الأدوات نجد المحراث بنوعيه، الأول بسيط مكون من عربة مجهزة بفأس وهي مكونة من قطعتين خشبيتين مركبتين طولهما من خمسة إلى ستة أقدام وهو خال من الدعامات الحديدية، ويستخدم هذا النوع في القبائل الجبلية، أما النوع الثاني فهو المحراث العادي يتكون من الخشب وقطع حديدية يستخدمها الخماسون في الأحواش أو أفراد جماعات الأوطان الميسورين.[2]

ضف إلى ذلك هناك أدوات أخرى مثل المنجل البسيط[3] والعربة والفأس والمعزقة لقلب التربة بعد نكشها والمذرات ذات ثلاثة أو أربعة أصابع، ومشط التربة والمعول والمجرفة.[4]

3-طرق الري:

إن الفضل في تطوير الزراعة في الجزائر يعود إلى مساهمة الموريسكيين بالدرجة الأولى، وذلك لمعرفتهم بطرق الري التي تقوم على تنظيم محكم ودقيق، فقد أقاموا لهذا الغرض في المناطق التي استقروا بها الأحواض والصهاريج ومدوا السواقي والقنوات وأنشأوا النويرات (النعاورات)[5]، ونظرا لانتشار مزارع الأشجار المثمرة في أماكن تتوفر فيها المياه بكثرة سمح بإقامة نظام ري يعتمد فيه على القنوات، أما في الواحات الصحراوية فيعتمد بها

---

[1] -بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 262.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 60.

[4] – بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 309.

[5] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات أندلسية مظاهر الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 44.

نظام تقسيم الماء بين ملاك الأراضي، فحسب ما ورد في وثائق المحاكم أن هذا النظام عنصر أساسي في تحديد قيمة الملكية، أما فيما يخص الأوطان فقد هيأت منحدرات على طول سفح الجبل من أجل استغلال المياه المنحدرة من الجبل مثل وطن بني خليل[1]، أما بالنسبة للأماكن التي يوجد فيها الماء على عمق منخفض فمزاريعها تسقى بمياه الأودية والآبار والينابيع سهلة الاستعمال مثل حوش الرغاية، وفيما يخص القيادات ينظم الري بما يتناسب مع زراعة المدرجات.[2]

4-طرق التخزين:

تعد طرق التخزين من بين أهم الطرق التي تستعمل من أجل المحافظة على الإنتاج وهذا ما ورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ {47} ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ {48} ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾[3]، فبعد الانتهاء من الحصاد تأتي عملية التخزين، حيث تحفظ أكوام التبن في أكواخ دائرية الشكل ذات أوتاد يغطيها التبن الذي يعرف بالديس أو الحجارة[4]، أو يحفظ التبن في أكواخ هرمية الشكل مغطاة بالطين، أما الحبوب فتخزن في مخابئ خاصة تعرف بالمطامير التي تنتشر في الكثير من السهول مثل سهول وهران ومنطقة متيجة العليا، وقد تكون أيضا في جانب مباني الأحواش ويتم حفر هذه المطامير في أماكن جافة في شكل مخروطي يبلغ ارتفاعها أحيانا بين 10 أو12 قدم، وتدعمها ألواح التبن ويتم غلقها بإحكام لكي لا تتعرض الحبوب للتلف.[5]

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 266-267.

[2] – المرجع نفسه، ص 268.

[3] – سورة يوسف، الآية 47-49.

[4] – بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

[5] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص266.

رابعا: الثروة الحيوانية والسمكية:

1-الثروة الحيوانية:

تعتبر تربية الحيوانات خلال الفترة العثمانية من الجوانب المكملة للزراعة، فأغلبية سكان الريف كانوا يشتغلون بالفلاحة وتربية المواشي[1]، وذلك على نطاق واسع لن المساحات المخصصة للرعي تنحصر في الأماكن الغير صالحة للزراعة والتي تغطيها نباتات العولج والعشب التي تمسح بتغذية الحيوانات.[2]

هذا وتتوفر الثروة الحيوانية على أنواع الحيوانات أهم الضأن والماعز والأبقار والخيول والأحصنة والغال والأحمرة والجمال، فتزدهر تربية الضأن في المناطق الرعية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية، ويربى الماعز في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس، وفي الهضاب العليا الغير خصبة لأنها تتحمل وعورة السطح وقساوة المناخ وفقر التربة، وكذلك الحال بالنسبة للأحمرة والبغال والأحصنة، أما الأبقار فتبرى في المناطق السهلية الداخلية والساحلية، حيث يتوفر العلف والماء، وتربى الخيول والأحصنة في الهضاب العليا والسهولة القريبة منها، حيث يكثر سكان البدو وتزدهر حياة الفروسية.[3]

وحسب وليام شالر فإن هذه الأخيرة كانت تتمتع بشهرة عالمية.[4]

كما حظي النحل بعناية كبيرة وذلك لما كان يدره من عسل، وهذا حسب كقول شلوصر «يهتم القبائلي كثيرا بتربية النحل، وإذا شاهد القبائلي تجمع قد كاف من النحل فإنه يأخذ العسل والشمع لبيعها في المدينة».[5]

---

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 33.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 259.

[3] – يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 520.

[4] – المصدر نفسه، ص 33.

[5] – فلندلين شلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، تر، تق: أبو العيد دودو، صادر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 96.

أما بالنسبة لسكان الصحراء فتتمثل ثروتهم الحيوانية خلال الفترة العثمانية في قطعان الجمال التي تقوم لديهم مقام الأبقار، فيشربون حليبها ويأكلون لحومها ويستعملونها لحمل الأثقال[1]، ويصنعون من وبرها الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنوس والقشابية[2]، بالإضافة إلى الأغنام والماعز، وقد كانت هذه الحيوانات بصفة عامة يستفيد السكان من لحومها وأصوافها وجلودها، حيث كانت تصدر الجزائر إلى الخارج حوالي 20 إلى 25 ألف قطعة جلدية، و7 إلى 8 آلاف قنطار من الصوف أغلبها كانت مستوردة من التيطري[3]، كما أن عددا من المماليك الإفريقية المجاورة جنوب الصحراء استفادت من هذه الأصواف وذلك بشراء حوالي ألف قنطار من الصوف.[4]

كما كانت تستغل جل هذه الحيوانات في الحرث والحمل والشحن والركوب والنقل والمواصلات والدرس.[5]

هذا بالإضافة إلى الحيوانات البرية الكثيرة التي من أهمها الأرنب، الحجل السماني ودجاجة الأرض والسنقب والجذف والبط الوحشي، زد على ذلك الحيوانات التي كانت تعيش في الصحراء كالضباع والغزال والماعز الوحشي، وذلك حسب الظروف المناخية والبيئة الملائمة، وقد تواجدت الحيوانات المفترسة في الجزائر كالأسد والنمر والفهد والضبع وابن آوى، المخرب والقط الوحشي، وهذه كلها تعيش في أطراف الصحراء، وكذلك الأسد النوميدي المشهور في التاريخ لم يفقد شيئا من وحشيته ويعتبر من أنبل الحيوانات من نوعه.

---

[1] – المصدر نفسه، ص 102.

[2] – سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص153.

[3] – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 59.

[4] – حياة فرابن، سعاد بن حركات: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800–1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015–2016، ص28.

[5] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 520.

وعليه يعتبر النشاط الزراعي أحد الركائز الهامة للاقتصاد الجزائري، باعتباره نشاط حيوي لدى السكان، فهو يمثل ضرورة لتلبية حاجياتهم اليومية من جهة، ودفع الاقتصاد نحو النمو والتطور من جهة أخرى.

2-الثروة السمكية:

تتوفر السواحل الجزائرية على ثروة سمكية هائلة، لكن السكان لم يقبلوا عل استهلاكها خاصة سكان المدن والمناطق الساحلية، وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان، وقد أشارت المصادر إلى أن صيادي دلس كانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه من السمك في البحر لعدم الإقبال عليه من طرف السكان الذين ظلوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة. [1]

خامسا: معيقات النشاط الزراعي

تعرضت البلاد الجزائرية للمجاعات نتيجة فترات الجفاف الدورية، وغالبا ما كان الجفاف مصحوبا بغزو الجراد وانتشار الأوبئة وإتلاف المزروعات والإتيان على الماشية والعباد، كما كانت الفلاحة تعاني من قساوة الطبيعة وضف مستوى وسائل الإنتاج التي لم تسع السلطة التركية لتطويرها إلا في أواخر القرن الثامن عشر[2]، ويمكن تقسيم معيقات النشاط الزراعي إلى معيقات بشرية ومعيقات طبيعية وأخرى صحية نذكر منها ما يلي:

1-معيقات بشرية:

أ-طبيعة الحكم:

تميزت سياسة الحكام العثمانيين في الفترة الأولى من القرن 16م والنصف الثاني من القرن 17م بعدم التدخل في شؤون السكان الداخلية، والاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم وزعماء الطرق الصوفية الذين كانوا ينوبون عن السكان فيما كان يفرضه البايلك من مطالب مخزية

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 61.

[2] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 335.

وضرائب متنوعة مقابل تمتعهم بتأييد الحكام ونيل العطايا والترضيات، ويعود السبب في تخفيف الضغط على الأرياف إلى اعتماد الدولة في سد حاجياتها على ما يوفره الجهاد البحري من غنائم وإتاوات، لكن منذ أواخر القرن 17م انتهج الحكام الأتراك سياسة تهدف إلى مد نفوذ البايلك إلى الجهات الداخلية وإخضاع القبائل الممتنعة والمهيمنة على مقاليد القبائل الحليفة للبايلك، وقد اتبعوا في ذلك أسلوبا يعتمد على القوة.[1]

-سياسة الحكام:

حاول الحكام الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها إلى الخارج عن طريق وكلاء البايلك والمتعاملون معهم من كبار التجار اليهود وبعض الشركات الاحتكارية الأوربية مثل الشركة الفرنسية المعروفة بالشركة الإفريقية، لذلك اتبعت الحكومة الجزائرية في العهد الأخير من الحكم العثماني على عملية الحجز المستمر للأراضي الفلاحية، مما زاد في رقعة أملاكها بمواطن العشائر التي تم إخضاعها في الوقت الذي استقرت فيه الملكيات المشاعة، وبدأ قسم من الملكيات الخاصة بالفحوص يتحول إلى أوقاف أهلية، وذلك لمتابعة القبائل التي ترفض دفع الضرائب أو ما عليها من مستحقات، وهو ما دفع السكان المتاخمين للحواضر باتباع أسلوب تحبيس أراضيهم على المذهب الحنفي، حتى أصبحت أراضي الدولة ببايلك الشرق والغرب تغطي نسبة 84% من الهكتارات عشية الاحتلال، وهذه العملية حافظت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر على حاله دون أن يشهد أي تغيير، فتمنع بذلك أي نهضة أو تنمية داخلية.[2]

[1] – ربيحة شريف: معيقات النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519–1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018–2019، ص ص 10–11.

[2] – المرجع نفسه: ص 11.

ج-النظام الضريبي:

إن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا بل كان يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية تختلف درجة احترامها والالتزام بها من طرف لآخر، ومن منطقة لأخرى، كانت الإدارة تراعي أثناء فرضها للضرائب وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد، ووفقا لهذه المعطيات سنت الإدارة نظاما ضريبيا متنوعا.

فكانت المناطق التلية يكثر فيها النشاط الزراعي تفرض عليها ضريبة العشر، أما المناطق الجبلية فكانت مطالبة بدفع المعونة، وفرض الغرامة والمعونة على منطقة الهضاب، بينما كانت المناطق الصحراوية تدفع ضريبة المعونة والعسة.[1]

أما الزكاة والعشور التي يدفعها بايلك الغرب فقد قدرت بـ10 آلاف صاع من القمع ومثلها شعيرا، ويوزع على أصحاب الدولة وخدامهم نحو ألفي صاع قمحا ومثلها شعيرا، وبايلك الشرق يدفع مثله في عوائد المواسم وفي زكاة القمح والغنم، أما الشعير فلا، حيث يزيد نحو ألفي رأس من البقر للبايلك، وألفي رأس عوائد ويفرق القمح للعوائد كذلك، والتمر والزيتون في كل سنة، ويبعث في كل سنة مركبا مشحونا بالشحم والسمن للمراكب الجهادية من مرسى عنابة، أما قائد سباو يدفع ألي قلة زيت للبايلك ونحو 500 قلة لأصحاب العوائد وألفي قنطار كرموس ومائة قنطار شمع، ويدفع 500 صاع قمعا ومثلها شعيرا[2]، وتختلف من حيث نوعيتها وقيمتها نذكر على سبيل المثال الضرائب الشرعية والضرائب الإضافية والضرائب الظرفية.

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته...، المرجع السابق، ص151.

[2] – أحمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 47.

2-معيقات صحية:

أ-الأوبئة:

يعد الطاعون من أشهر الأوبئة التي عرفتها الجزائر خلال الثلث الأول من القرن 19م.

-الطاعون:

تعرضت الجزائر خلال الفترة العثمانية كغيرها من الأقطار المغاربية والمشرقية والأوربية، مرارا إلى وباء الطاعون الذي حصد عددا كبيرا من الأرواح، حيث يرجع تاريخ ظهوره في الجزائر إلى عام 1541[1]، وكان يظهر بصفة دورية مرة كل 15 سنة أو 25 سنة، وسنكتفي بذكر أخطر الأوبئة التي أصابت البلاد في هذه الحقبة، إذ يبدو أن أخطرها كان عام 1740[2]، والملاحظ أن معظم السنوات التي كانت تصاب فيها القسطنطينية ومصر بوباء الطاعون إلا وظهر في الجزائر بسبب الملاحة البحرية أي حركة السفن، زيادة على ذلك عدم منع السلطات بالتنقلات والهجرات الداخلية من المدن نحو الأرياف وقمم الجبال في مواسم حدوث الأوبئة، ويكون الطاعون في ثلاثة أصناف حسب ما أقرته التأليفة الطبية الإسلامية وكذا الطب الحديث، وهي كالآتي: الطاعون العقدي، الطاعون الانتمائي، الطاعون الرئوي.[3]

-الجدري:

هو وباء قاتل يسببه فيروس ينتقل ويعدي بصفة سريعة، يتميز باندلاع بقع حمراء أو طفح جلدي يشبه البثور على جلد المريض، بالإضافة إلى التقيؤ وسقوط قشور مخلفة ندبا

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص284.

[2] – عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 61.

[3] – قمر بن الزين: الأحوال الصحية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1799-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص ص 39-40.

مجوفا[1]، ويعتبر من أشهر الأمراض التي تفتك بالسكان، إذ كان بالجزائر مرة كل أربع سنوات تقريبا، من ذلك أنه في عام 1804 أهل ما يزيد عن ألفي شخص.[2]

-التيفوس:

يسمى كذلك الحمى النمشية، وهو واحد من مجموعة الأمراض المعروفة التي تسببها الركتيس وهي كائنات مجهرية حقيقة لا ترى بالعين المجرد تنسب للبكتيريا لكنها كثيرا ما تسلك سلوك الفيروسات، تقوم هذه الفيروسات بإتلاف جدران الأوعية الدموية، مما يؤدي إلى نزيف وطفح جلدي ينتقل عن طريق البراغيث والقمل والسوس، وفيها أنواع: التيفوس الوبائي والتيفوس الفأري والقرادي.

-الكوليرا:

هي عبارة عن جرثومة تغزو أمعاء المريض وتسبب له الإسهال الشديد والتقيؤ، مما يؤدي إلى جفاف الإنسان وهو المستودع الطبيعي لها، حيث ينتقل مباشرة عن طريق الأيدي وبطريقة غير مباشرة عن طريق استهلاك المياه الملوثة والأوساخ، ومن بين أعراضه نذكر: التقلص في عضلات الأرجل وفقدان سريع للسوائل ثم تعرض الإنسان للصدمة وموته خلال ساعات إن لم يتلق العلاج.[3]

ب-الأمراض:

-الحمى:

لقد تعرضت الجزائر لمختلف أنواع الحمى الناتجة عن الظروف الطبيعية والبشرية نذكر منها:

[1] – المرجع نفسه، ص 44.

[2] – شهيرة شريف: المرجع السابق، ص33.

[3] – قمر بن الزين: المرجع السابق، ص ص 44-45.

-حمى المستنقعات أو الملاريا:

من أهم المناطق التي عانت منه نذكر منطقة سهل متيجة وذلك بسبب المياه التي كانت تتراكم في السهل خلال فصل الصيف.[1]

-الحمى العفيفة:

تظهر دائما في فصل الربيع والخريف، وكان سكان القالة وعنابة عرضة لها، والذي يصاب بهذه الحمى يومه الرابع ويفارق الحياة.[2]

-الحمى التيفوسية:

ظهرت نتيجة الظروف الصعبة وسوء التغذية والمجاعات والفقر.[3]

-داء العيون:

أشار الكثير من الرحالة الأوربيين إلى وجود داء العيون في الجزائر ويؤكد بوتان في تقرير له عن الجزائر أن هذا الداء منتشرا أساسا في وسط اليهود والسبب في ذلك هو التعرض للجو.[4]

ج-المجاعة:

تعد أكبر الآفات التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني فهي لا تحل لوحدها بل تسبق أو تتبع الكوارث الأخرى مثل الجفاف والجراد، لذا وصفها فيرنان برودال بالأخطبوط ذو الرؤوس العديدة، ومن السنوات التي حدثت بها المجاعة نذكر: 1728، 1798، 1804، 1822.[5]

حيث أن ما كادت تنهي من ويلات الحرب المحزنة حتى فاجأها الجدب والقحط بكامل البلاد، وأصبحت تعاني من أزمة مجاعة حادة وخانقة، ارتفعت فيها الأسعار حتى بلغ

[1] – شهيرة شريف: المرجع السابق، ص 31.

[2] – ربيحة شريف: المرجع السابق، ص 46.

[3] – قمر بن الزين: المرجع السابق، ص 47.

[4] – ربيحة شريف: المرجع السابق، ص 46.

[5] – خديجة ديلمي، نعيمة قراري: المرجع السابق، ص 41.

الجوع حده، واستمر الحال على ذلك بضع سنوات[1]، وأدت هذه المجاعة إلى هلاك الضعفاء وخصوصا بعض نواحي القبلة فإنهم تشتتوا عن منازلهم وتفرقوا بسبب الهول الواقع في بلدهم، من يبس الزرع وعدم الحرث ونزول القحط والفتن حتى صاروا يقتانون الدم والميتة وغير ذلك مما لا يباح اقتياته.[2]

3-معيقات طبيعية:

أ-الجفاف والجراد:

الجفاف هو ظاهرة طبيعية تنتج بسبب تذبذب تساقط الأمطار، حيث يلعب توزيع الأمطار دورا مهما في الحياة الزراعية، فأمطار الشتاء تبقي على رطوبة التربة في العمق، أما أمطار الربيع فتحتفظ بالبرودة على سطح التربة حتى بداية الصيف، كما أن نقص الأمطار في الربيع يهدد إنتاج الحبوب.

أما الجراد فهو ظاهرة تحدث كل أربع أو خمس سنوات بسبب الظروف المناخية، وهو لا يشكل كارثة كبرى إلا عندما تسبقه فترة جفاف طويلة، أو يتزامن مع الأمطار المتأخرة أو الفيضانات المفاجئة.[3]

ب-الزلازل:

تعتبر بفعل آثارها المدمرة من العوامل المساعدة على انتشار المجاعة واشتداد وطأتها نظرا للخسائر والدمار الناتج عن حدوث الزلزال وما يعقب ذلك من تعطل للأعمال الفلاحية، حيث تنتج عن سلسلة من الزلازل العنيفة دمار المساكن وإتلاف الأدوات الزراعية وضياع

[1] – صورية حسام: العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 178-179.

[2] – الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 33-34.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 324-325.

المحاصيل وهلاك أعداد كبيرة من المواشي، ومن أشد الهزات الأرضية تدميرا زلزال عام 1755 الذي حدث في عهد الداي بابا علي.[1]

-الحرائق والفيضانات:

تعتبر الحرائق والفيضانات من أهم الكوارث الطبيعية التي أضرت بالجزائر خلال العهد العثماني، حيث أدت إلى حدوث مجاعات واختفاء القوت وهلاك الكثير من السكان، ومن بين الفيضانات نذكر: فيضانات 1727، 1791، 1812، ونتج عن هذه الفيضانات أضرارا على الحياة الاقتصادية، حيث أتلفت المحاصيل الزراعية، وفي سنة 1790 حدث حريق في مدينة وهران فنتج عنه النهب والسلب.[2]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الملكية والجباية في الجزائر...، المرجع السابق، ص ص103-104.

[2] – ربيحة شريف: المرجع السابق، ص ص 38-39.

الفصل الثاني

الصناعة في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: أنواع الصناعات والحرف التقليدية

ثانيا: مميزات الصناعة ومعيقاتها

عرفت البلاد الجزائرية في العهد العثماني نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة في الأقطار الإسلامية والبلاد الأوروبية، وهذا ما يناقض الكتابات الفرنسية القائلة بأن الصناعة في الجزائر أثناء العهد العثماني كانت تقتصر على بعض الصناعات التي وصفت بأنها بدائية في طريقة صنعها، بسيطة في نوعيتها تقليدية في أساسها، فالواقع أن المدن الجزائرية كانت تضم العديد من الصناعات التي يحق لن وصفها بالتنوع والإتقان والتنظيم، إذ كانت موزعة على عشرات النقابات المهنية.[1]

أولا: أنواع الصناعات والحرف التقليدية

1-أنواع الصناعات:

-الصناعة النسيجية:

تطورت الصناعة النسيجية على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصناعة الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل (القطيفة)[2]، حيث تنسج أجود الزرابي في قلعة بني راشد، في حين اختصت مدين قسنطينة في نسج الحياك، أم البرانس فكانت تنسج في قبائل بني عباس وبني عيدل وبني يعلى وزمورة، إلا أن أجودها كان ينسج في القبائل الصحراوية، واشتهرت معسكر هي الأخرى بصناعة البرانيس السواء ذات اللون الطبيعي.[3]

أما القشابية (أو الجلابية) فاشتهرت بها الأوراس والهضاب العليا وتقوم هذه الصناعة على حرفة الطرز والزخرفة النسيجية بالألوان المختلفة[4]، أما صناعة المخمل والحرير فقد عرفت ازدهارا في مدن الجزائر وشرشال وبرشكن واستعملت في أول العهد العثماني خيوط الحرير التي تنتج محليا من شرائق دودة الحرير (القز)، أما الأنسجة الصوفية فالمعتمدة على الإنتاج المحلي من الصوف، فكانت تصنع الأغطية والجلاليب والأحزمة في كل من قسنطينة وتلمسان، ويرتبط بصناعة النسيج صباغة الملابس، اشتهرت بها كل من البليدة

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 61.

[2] – المرجع نفسه، ص 68.

[3] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 223.

[4] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 521.

ودلس وبوسعادة، حيث كان يتم صباغة الملابس والبرانس الصوفية في أربعة مصانع معدة لهذا الغرض.[1]

وانتشرت في المدن الجزائرية صناعة الشواشي، إلا أنها كانت أقل جودة من مثيلتها التونسية، ومن أسباب تفوق الشاشية التونسية على الجزائرية أن الدولة في تونس منحت اهتمام وتشجيعا لصناع الشاشية ومصادرها.

وعلى العموم أن الصناعة النسيجية كانت تحظى بأهمية كبيرة وما يؤكد ذلك العدد الكبير من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون فيها، وكانت تنتشر في المدن الجزائرية عدة محلات مخصصة للخياطة والطرز، وكان معظم الخياطين في مدينة الجزائر من اليهود، أما الطرازون فكانوا من الكراغلة والعرب[2]، كما كان صناع المنسوجات في العصر العثماني ينتظمون في طوائف (نقابات) مختلفة من بينها طوائف اختصت في تجارة النسيج واهمها طائفة تجار الحرير، وأخرى اختصت بإعداد وتجهيز النسيج مثل طائفة الغزالين وطائفة الفتالين وطائفة الصباغين[3].

-الصناعة الجلدية:

أهمها صناعة الأحذية في مدن قسنطينة والجزائر ومازونة وتلمسان وقلعة بني راشد ومستغانم، وكانت قسنطينة تعتبر أهم مركز لصناعة الجلود في العهد العثماني، إذ كان يعمل بها أكثر من 15% من اليد العاملة[4]، وصناعة دباغة الجلود كان لها رواج وكانت تلك الجلود ملونة منها الجلد الأسود والأحمر والأصفر والجلد البنفسجي، ويصنعون منها أحذية للرجال والنساء، ومحافظ للأوراق، وكانت محكمة الصنع مطرزة بالذهب والفضة[5]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 68–69.

[2] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص ص 224–225.

[3] – أسماء مراكشي، مريم بهلول: الصناعة النسيجية في الجزائر العثمانية "لباس المرأة انموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019–2020، ص 40.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 69.

[5] – نور الين عبد القادر: المرجع السابق، ص 145.

ولوازم الخيوط كالسروج والألجمة التي عرفت رواجا لدى بعض القبائل لاهتمامها الكبير بتربية الخيول، فهناك قبائل تملك 300و 400 خيل، ومهما كان حال هذه الصناعة فإنها لا تضاهي مثيلتها في بعض المدن المغربية مثل تيطوان وفاس.[1]

-الصناعة التحويلية:

تتعلق بتحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة، وهي تنتشر في المدن الكبرى وبعض المناطق الجبلية كبلاد القبائل، فقد اشتهرت مدينة الجزائر بتنوع صناعاتها التحويلية، إذ كانت تتوفر على عدد كبير من أفران الجير والآجر ومقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون والأسوار، وكذلك ورشات صنع القطع الحديدة كالأقفال وأنابيب البنادق.[2]

-صناعة الأسلحة:

هي صناعة محدودة من حيث الانتشار، وتدعم جهد التسليح الذي يقوم به الوجاق خاصة فيما يتعلق بالبارود والبنادق والمدافع، وتنحصر صناعة الأسلحة بالقرب من باب الوادي فيما يعرف بدار النحاس التي تضم فرنا واحدا متين البناء، ولم تشهد صناعة الأسلحة تطورا يذكر بسبب ندرة المواد الأولية والمعارف التقنية المحدودة، ويستخدم المعمل ملح البارود والكبريت المستورد من أوروبا، إضافة إلى الفحم ونبات الغار الوردي، ويستخرج ملح البارود من المغارات الطبيعية التي يتكون فيها، كما يطفح في كثير من الأماكن في الأطلس المتيجي[3]، ومن أهم مراكز صنع الأسلحة النارية قلعة بني راشد التي حافظت العائلات الأندلسية والتركية بها على صناعة البنادق منذ القرن السادس عشر، أما مراكز تحضير البارود في الأرياف فأهمها يوجد في منطقة جرجرة.[4]

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص ص 225–226.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 67.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق ص ص 270–271.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 66–67.

-الصناعة الخشبية:

مارس المجتمع الجزائري الصناعة الخشبية، فكان سكان الأرياف يصنعون الأواني المنزلية، كالأقداح والملاعق والأدوات الفلاحية كالمقابض والمحارث وغيرهم، أما في المدن فإن هذه الحرفة كانت أكثر تطورا، حيث كان النجارين والخراطين يصنعون الأثاث المنزلية والصناديق الملونة والخزائن والأبواب.[1]

-صناعة الصابون:

اختصت بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة وبلاد القبائل وقد اختص سكان جرجرة بتحضير نوع من الصابون الأسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة.[2]

-صناعة الشاشية والتطريز:

عرفت بها مدينة الجزائر، وقد ازدهرت الشاشية الجزائرية الحمراء نظرا لاعتناء العائلات الأندلسية بها وتوارثها مع طريقة صنعها.[3]

-صناعة الحلي والأحجار الكريمة:

اختص بها أفراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة، وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة قدرت بالنسبة ليهود تلمسان بنسبة 30-50% من قيمة الحلي المصنوعة، أما الحلي الخاص بنساء الأرياف فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضية والنحاسية والعاجية التي كانت تصنع من قرون الغنم وتباع في أسواق الأرياف.[4]

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 228.

[2] – عقبة خضير، المرجع السابق، ص 240.

[3] – المرجع نفسه، ص 241.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 70.

-الصناعة التجميلية:

التي توفر بعض المواد الخاصة بالنساء في البيوت، ولا تتطلب إلا بعض المواد الأولية منها:

- **السخاب:** هو عبارة عن قطع صغيرة ومثلثة الشكل مثقوبة في الوسط تصنع من الفول السوداني وعروش نبات الطيب، وتنسج من خيوط على شكل عقود بنية اللون، تعلقها النساء في أعناقهن.
- **الحرقوص الأسود:** يستخرج عن طريق التقدير بالنار من نبات شوكي كثيف الأشواك يدعى "أزازو" يوضع على الحواجب.
- **كحل العين:** يستخرج من أحجار خاصة بلورية سواء تميل إلى الزرقة الداكنة بعد طحنها، وتتميز هذه الكحول بكونها تريح العين وتشفيها من الأمراض.[1]

-الصناعة الغذائية:

تتوزع على أفران الخبز (الكوشات) ومطاحن الدقيق (الرحى) وعصر الزيتون وتصبير الفواكه، فقد كانت مدينة الجزائر تضم العديد من هذه المطاحن والأفران التي بقيت سجلات دخلها تشهد على نشاطها، أما صناعة تجفيف الفواكه وتحضير المربي وتقطير ماء الورد، فقد اختصت بها العائلات العريقة من الأندلسيين، ويضاف إلى هذه الصناعات الغذائية صناعة عصر الزيتون التي انتشرت مطاحنها بنواحي جرجرة والصومام.[2]

صناعة السفن:

شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية، وتطور عمليات الغزو البحري، وقد كان أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب، وكان أهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة[3]، وأولت الجزائر أهمية خاصة لمادة الخشب المخصصة

[1] – صرهودة يوسفي: المرجع السابق، ص ص 94-95.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 67-68.

[3] – نفسه، ص 65.

لصناعة السفن لأنها كانت بحاجة إلى أسطول قوي لمواجهة الأخطار الخارجية[1]، ومنذ القرن السابع عشر اختص مرسى مدينة الجزائر بصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في الأعالي بفضل الفنيات التي قدمها للبحرية الجزائرية قرصان "الفلامندي سيمون دانسا"، وبفضل الطرق الفنية الحديثة التي استخدمها المهندس الفرنسي "جوفروا" أثناء الوفاق الجزائري الفرنسية في عهد الداي بابا حسن سنة 1798، لكن صناعة السفن ما لبثت أن ضعفت باعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى.[2]

2-أنواع الحرف والمهن التقليدية وتنظيمها:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من الحرف التي كانت منظمة على شكل هيئات، حيث كان الحرفيون منخرطون في نقابات حسب التخصص يشرف على كل هيئة أمين يهتم بحل المشاكل[3]، حيث شملت كل قائمة ثمان وستين جماعة، وكانت هذه الحرف تصنف إلى جماعات حرفية مخصصة من حيث وظيفتها مثل جماعات منخرطة في الإنتاج وجماعات منخرطة في الخدمات وجماعات متخصصة في التسويق.[4]

أ-أنواع الحرف والمهن التقليدية:

من بين أهم الحرف التي كانت متداولة بشكل كبير نذكر ما يلي:

-النجارون:

يصنعون الأبواب، النوافذ، والصناديق وغيرها من الأدوات الخشبية، حيث كانت تجلب الأخشاب من غابات الأوراس ومن منطقة القبائل ووسائل العمل تستورد من أوروبا.

-الحدادون:

يصنعون حديد العربات، وخوذات الأحصنة والبغال وركاب السروج.

---

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع...، المرجع السابق، ص 228.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 65-66.

[3] – عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 188.

[4] – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 154-155.

-الصفارين:

يصنعون الأدوات النحاسية كالأباريق ومختلف أدوات المطبخ النحاسية.[1]

-القزازون:

وهم المشتغلون بصناعة الحديد والمنتجات الحريرية الرفيعة مثل: الحواشي والأحزمة والخيوط الحريرية الرفيعة، حيث كانت هذه الحرفة يشتغل فيها اليهود بكثرة فأنشئوا سوق القزازين قرب سوق السمن.[2]

-السمارون:

الذين يصنعون خوذات الجياد والبغال والحمير، كما يعالجون الحيوانات المريضة باستعمال النار على الأعضاء المعنية.

-الغرابلة: الذين يصنعون الغرابيل.

-الدباغون: وهم أصحاب حرفة مريحة في قسنطينة، يدبغون جلود الأبقار والماعز والأغنام، حيث كانت تجلب الدباغة من الأوراس ومن بلاد القبائل.

-الركاكون: والملاخون الذين يصلحون الأحذية القديمة، كما يصنعون أوعية جلدية.

-القلالـون: أو عاجنوا الصلصال الذين يصنعون القرميد، كما يصنعون الآجر والزجاج، وكانت هذه الحرفة مشهورة بها سكان تيزي وزو وبجاية.

-الشكامجية: وهم صناع الأسلحة الذين يصنعون البنادق وكانت تجلب مسورات من الدول الأوروبية وترتبط الشكامجية بالسراريون الذين يصنعون خشب البنادق والمسدسات ومقابض السيوف.

---

[1] – جميلة معاشي: الإنكشارية والمجتمع بباليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتورين قسنطينة، 2007–2008، ص ص 164–165.

[2] – نجوى طوبال: طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700–1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 258–259.

-**الجلابون:** وهم المختصون في تربية المواشي وتسويقها.[1]

-**الحواكـون:** ويتلـون صـناعة الملابـس الصـوفية والقطنيـة وحياكـة الزرابـي والخيمـة والأغطية.

-**الفخارون:** يصنعون الأدوات الفخارية مثل الأواني.[2]

-**الحلوجية:** بائعو الحلوى.

-**اللبليجية:** بائعو الحمص المطبوخ.

-**القشابون والفكاهون:** باعة الخضر والفواكه.

الكواشة والخبازون: وهم من بلاد القبائل يصنعون الخبز.[3]

-**الصياغون:** الذين يصنعون الذهب والفضة والأحجار الكريمة، حيث كان معظم صناعهم من اليهود، وما شجعهم على مزاولتها ما توفره من أرباح مادية حتى احتكروا هذا المجال احتكارا تاما، وهذا بمساعدة الأسرى المسيحيين.[4]

-**الدلالون:** هم بائعو متجولون يقومون بتعريف البضائع المتنقلة بالمناداة عليها بصوت مرتفع مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع.[5]

إلى جانب هذه الحرف توجد العديد من الحرف الأخرى مثل البرادعية، الحزازون والحفانون والبناؤون والرقاقون والصابونجية والسواقون والكنافيون والحجامون[6]، ومن بين الطوائف الحرفية التي كانت منتشرة في المدن الجزائرية نذكر: المزابيون، اختصوا في تصفية الزيوت، الجزازة، الأفران، وجماعة اليهود مارسوا أنشطة حرفية مثل الحدادة والخياطة، أما

[1] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 338.

[2] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 63.

[3] – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 156.

[4] – نجوى طوبال: المرجع السابق، ص ص 252-253.

[5] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص ص 33-34.

[6] – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 156.

القبائليون يعتبرون هؤلاء من أهم المجموعات عددا بمدينة الجزائر، حيث مارست حرفة الخياطة وصناعة الفحم وبيعه.[1]

ب-التنظيم الحرفي:

لقد كانت الحرف في الجزائر خلال الحكم العثماني أكثر تنظيما وهذا ما يتضح فيما يلي:

1-أمين الأمناء:

إن هذا المنصب وجد بمدينة الجزائر في الفترة السابقة لعام 1608، وقد استمر إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر، وقد ذكر أن أمين الأمناء جاء بعد كاهية البايلك، فهو يحظى بمنزلة خاصة، كما أنه يقوم بدور الكاتب، بل كاتب الداي الخاص ومهمته تتمثل في مراقبة الأسواق وكل ما يتصل بها، من أوزان ومكايل وبذلك يصبح دوره شبيه بدور المحتسب، وتحت يده دفاتر قوانين البلد والرسوم المسطرة على الحرف وصنائع البلد، فوظفته حكومية يجمع فيها بين عدة سلطات، إذ هو المشرف والمسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي، وهو المسؤول أيضا عن النظام الضريبي الذي تخضع له الجماعات الحرفية، كما أنه السلطة العليا المشرفة على الجماعات الحرفية، وكذا على العناصر الوافدة على المدينة، تلك العناصر التي نظمت في شكل جماعات عرفت "بالجماعات البرانية".[2]

2-الأمين:

كان يتم تعيينه من طرف السلطات بالاتفاق مع كبار ممثلي الحرفة، وأن الأمين ونائبه ومساعده كانوا يعينون بحضور أرباب الحرفة، وكان يساعده نائبه ورفاقه في مهمة تمثيل الحرفة ومراقبة الإنتاج وجمع الضرائب، وقد كان له خوجة كاتب وشواش وتمثلت مهمتهم في الحرص على الأمن والاستقرار داخل الحرفة إذا ارتكبوا مخالفة، ضف إلى انه

[1] – حياة قرابن، سعاد بن حركات، المرجع السابق، ص 34.

[2] – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 181-182.

يتقاضى نسبة من الضرائب التي يجمعها، وعند حدوث أي مشكلة بين مختلف الحرف، او بين الحرفة والسلطة يتدخل ممثلي الحرف والمسؤولين والإداريين وذلك عن طريق عقد اجتماعات بحضور الداي أو ممثله، ويتم الفصل في هذه الخلافات من طرف الداي أو نائبه تبعا للقواعد والقوانين والتركيبات الحرفية.[1]

3-شيخ البلد:

ويكون غالبا من أعيان الجزائر وله مجلس يختاره من أعيان البلاد يشمل أمناء الصنائع والحرف المختلفة، يحدد معهم أسعار المواد الضرورية حتى لا تقع العامة ضحية احتكار التجار[2]، كما يعتبر موظفا مدنيا يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية، فهو يتصل بأمناء هذه المهن ورؤساء هذه الطوائف، ليتعرف على مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة، وهو في مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين، وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية أداة وصلت بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة، وبين سلطة الإيالة من جهة أخرى.

4-المحتسب:

فإن للمحتسب سلطات تسمح له بمراقبة كل ما يباع في الأسواق من مأكل وملابس ومصنوعات ومشروبات، وذلك عن طريق تحديد أسعار البضائع والإشراف على سير أسواق المواد الغذائية ومراقبة الدكاكين وبائعي الخضر والفواكه وأفران الخبز.[3]

[1] – لمنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 335.

[2] – احمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د.م، د.ت، ص 37.

[3] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 36.

ثانيا: مميزات الصناعة ومعيقاتها

1-مميزات الصناعة:

- اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة بالبلاد كالصوف والجلد والخشب.[1]
- خضعت صناعة المدن للتحكم ومراقبة النقابات المهنية، بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة الصناعة وتحديد كمياتها.[2]
- لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي، وإنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية، وذلك لعوامل معينة وأسباب خاصة.
- اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن تتميز بدقة الصنع ورقة الذوق كالأحزمة والشواشي والحلي والجواهر والأقمشة الحريرية.
- اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف، فهي موجه لسد الحاجيات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كالأدوات الفخارية والخشبية والطينية.
- استمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف.
- تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف، في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية.[3]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1972-1830)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 35.

[2] – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 138.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 71.

2-معيقات الصناعة:

عرفت الصناعة الجزائرية أواخر العهد العثماني تقهقرا وتراجعا على مستوى منتوجاتها الصناعية التقليدية، التي لم تعد قادرة على سد حاجيات السكان، وهذا التغير يعود إلى:

- سيطرة الدول الأجنبية على الأسواق الجزائرية بالمصنوعات الأوروبية التي تمتاز بالجودة والنوعية ورخص الأسعار، حيث قدمت للدايات والبايات والموظفين هدايا مختلفة وذلك لتسهيل العمليات التجارية وإخالها في الأسواق الجزائرية مما أدى إلى سحق الجهود المحلية.[1]

إلى جانب تراجع القدرة الشرائية لدى الأهالي بسبب القيود والضرائب التي كانت تفرضها الحكومة التركية، هذا ما جعل المنتوجات الصناعية المحلية في تدهور، وكانت معظم الصناعات تحت إشراف خبراء فرنسيين وإسبان مثل: الصناعة الاستخراجية من الحديد والرصاص، وكذلك سيطرة اليهود على الصناعات الدقيقة مثل الذهب والأحجار الكريمة.[2]

بالإضافة إلى نظام الطوائف الذي لم يقم بتحديد أو توسيع مجاله في سبيل تطوير الصناعة، فكانت هذه الأنظمة أو النقابات عاجزة أمام التطور الصناعي، فلم يكن لصاحب الحرف أن يتبع أو يبدع شيئا خارج النطاق المسموح به وإذا حاول فإنه سيعاقب أو يطرق من مهنته، وبذلك حافظت الصناعات والحرف الجزائرية على مستواها، مما أدى إلى قلة الاستهلاك المحلي.[3]

[1] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص ص 36-37.

[2] – الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، المركز الوطني للبحث في التاريخ والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 35.

[3] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 37.

الفصل الثالث

التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: التبادل التجاري

ثانيا: الخزينة والعملة

عرف المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا، فقد لوحظ أن القبائل مهما بلغت درجة الاكتفاء الذاتي فإنها كانت دائما للتردد على أسواق المدينة لتسويق منتوجاتها واقتناء احتياجاتها الضرورية، وهنا تظهر مدى أهمية السوق بالنسبة للمجتمع الجزائري، فكانت الأسواق بمثابة فضاء اقتصادي للتبادل التجاري والتجارب والأخبار، كما احتلت التجارة مكانة مميزة في هذه الفترة، ويمكن تقسيم التجارة الجزائرية إلى قسمين: تجارة داخلية وأخرى خارجية.[1]

أولا: التبادل التجاري

1-التجارة الداخلية:

كانت التجارة الداخلية للجزائر نشيطة، حيث كانت القوافل تقصد مدينة الجزائر من مختلف جهات الوطن من بلاد القبائل والصحراء محملة على ظهور البغال والحمير والإبل من بابل عزون، حيث كانت توجد هناك فنادق للمسافرين، وكانت التجارة الداخلية منظمة تنظيما دقيقا ومحل مراقبة من قبل المحتسب وأعوانه لمنع أي تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة وكذا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة سواء كانت مأكولا أو مشروبا أو ملبوسا[2]، ولقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية مهمة يؤمها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الضرورية، وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي، وهذا ما خلف نوعا من الترابط بين المدن والأرياف، وقد عرفت المدن الجزائرية عامة حركة تجارية واسعة بعد أن استقر بها العثمانيون والأندلسيون ابتداء من القرن 16م، وإذا رجعنا إلى مصادر وثائق تلك الفترة يمكن أن تأخذ فكرة عن عدد المحلات والأسواق المنتشرة في مختلف المدن فمنها الحوانيت، المقاهي، المخازن، الحمامات، الفنادق أو الخانات وغير من الفضاءات والمرافق التجارية.[3]

[1] – عبد الجليل رحموني: المرجع السابق، ص 140.

[2] – عمار عمورة: المرجع السابق، ص 195.

[3] – أزرقي شويتام: المجتمع...، المرجع السابق، ص 233.

كما كانت التجارة الداخلية تتم في الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، والتجار الذين يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحدة أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد، يسلمها للمصالح الإدارية، أما في الأسواق والمعارض فإن التاجر يدفع الرسم قبل الدخول إليها، وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة.[1]

أ-العوامل المتحكمة في التجارة:

-عوامل ازدهار التجارة:

- موقع البلاد الجزائرية: تعتبر البلاد الجزائرية بحكم موقعها الجغرافي منطقة عبور ملتقى لتجارة السودان وأوروبا ومكان لمقايضة بضائع المغرب العربي والأقطار العثمانية، وهذا ما زاد في أهمية طرق التل التي تربط الحواضر الكبرى قسنطينة والجزائر ومعسكر وتلمسان، وساعد على انتعاش الواحات الصحراوية.
- طبيعة البينة ونوعية المناخ: أدى تنوع المحصول الزراعي واختلاف نمط الحياة بمنطقة إلى أخرى إلى تنشيط التبادل التجاري وخلف نوع من التكامل الاقتصادي بين أقاليم التل ومناطق الهضاب وجهة الصحراء ونواحي الأطلس الصحراوي.[2]
- تشجيع الحكام للتبادل التجاري: وذلك حتى يتحكموا في القبائل التي ظلت ممتنعة عن سلطتهم عندما تضطر الحاجة إلى مبادلة إنتاجها الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الأسواق الخاضعة لسلطة البايلك.
- وجود تقاليد تجارية عريقة: كان لمهارة العنصر الأندلسي واستعداد الجالية اليهودية لممارسة الأعمال التجارية دخل كبير في تدعيم النشاط التجاري في

[1] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 64-65.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 73.

المدن، فالأندلسيين تمكنوا من الاستحواذ على مقاليد التجارة الجزائرية في أول العهد العثماني بفضل رؤوس الأموال التي حملوها معهم من الأندلس.[1]

العوامل التي أضرت بالنشاط التجاري:

- انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي لعيش الفلاحين، وأيضا الامتيازات التجارية التي كانت تعود إلى اتفاقيات ثنائية بين الباب العالي والدول الأخرى، وأيضا نجد بأن اليهود كانوا يستحوذون على النشاط التجاري وتوجيهه لخدمة الدول الأوروبية.
- عدم اتباع نظام جمركي يخدم التجارة الجزائرية، وكذلك احتكار الدولة لتجارة المواد الأولية.
- صعوبة المواصلات التي كانت تؤدي بالتجار إلى سكان المدينة والريف.[2]

ب-دور اليهود في النشاط التجاري:

لقد ظهر نشاط اليهود في المجال التجاري، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن اليهود ليس لديهم وطن يأمنون إليه، إضافة إلى حرصهم أن تكون أموالهم سائلة، كما كان من الشائع لديهم أن يتركوا أبناءهم لدى إحدى الوكالات التجارية، والتي من خلالها زاد نفوذهم في البلاد، ونظرا لما كان يتمتع به يهود الجزائر من الخبرة في فنون التجارة ومهاراتهم في طرق كسب المال، وما كان لهم من الاطلاع على سير الاقتصاد الجزائري، فحصلوا بذلك على نوع من التسلط السياسي، فقبضوا على خيرات البلاد، واستحوذوا على طرق

[1] – المرجع نفسه، ص 74.

[2] – نوية قرين: النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص ص 45-46.

اقتصادياتها[1]، لذلك فقد صارت بأيدي حلفائها اليهود، حيث أعطاهم نظام الحكم حق مزاولتها شريطة أن يدفعوا ما عليهم للخزينة، ونتيجة لذلك أصبحوا يزودون الأهالي بما يحتاجونه من أقمشة حريرية وسكر وشاي وتوابل سواء كان ذلك عن طريق المحلات التجارية أو بواسطة الباعة المتجولين، ومن أشهر العائلات اليهودية في الجزائر عائلة بكري وبوشناق، وكذلك عائلة ماردوخي دارمون[2]، ورغم أن التجارة بين الجزائر وبلاد السودان الغربي كان ضئيلة الحجم لصعوبة المسالك وبعد المسافة، فإن يهود الجزائر تمكنوا في القرن الثامن عشر من السيطرة عليها والتحكم فيها، وكذلك توغلوا من شمال الجزائر حتى أواسط إفريقيا، فشاركوا بعض التجار السود في تجارة التبر، وتعالموا في ذلك مع بني دينهم المستقرون في تيميون والتوات ومتليلي.[3]

وذاع صيت اليهود في الجزائر العثمانية في تجارة البحر الأبيض المتوسط، إذ ساهم في تنشيط التجارة بين الجزائر والدول الأوروبية من خلال نقل البضائع الغير متوفرة في أوروبا كالماشية والحبوب والتوابل والأصواف والقطن وريش النعام والذهب والفضة وغيرها.[4]

كما مارس اليهود تجارة القوافل التي كانت تمتد بين الجزائر وقسنطينة وغيرها وتشمل بضائع منها الحرير والأقمشة والمصابيح والخردوات الأوروبية[5]، والتبادل التجاري الداخلي كانت جد نشيط بين الشمال والجنوب، ولاختلاف المنتوجات عكس الشرق والغرب بسبب

---

[1] – جباري قرايفة وشعيب عثماني: يهود البلاط والاقتصاد في الجزائر العثمانية ودورهم في نهاية الإيالة 1791–1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد، حمة لخضر، الوادي، 2017–2018، ص 28.

[2] – نوية قرين: المرجع السابق، ص 27.

[3] – كمال بن صحراوي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2007–2008، ص 45.

[4] – فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 201.

[5] – جباري قرايفة، شعيب عثماني: المرجع السابق، ص 29.

تشابه المنتوجات، لذلك تمركز اليهود بنسبة كبيرة في غرداية كمنطقة استراتيجية بين العاصمة وبقية مناطق الصحراء.[1]

انعكست الحرية التي تمتع بها اليهود في الجزائر على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي مارسوها، وكان توفر الأمن هو العامل الأكثر أهمية في هذا كله، ولذلك نلاحظ تواجد اليهود بقوة في أسواق مدينة الجزائر يزاولون النشاط التجاري، أو الحرفي الذي يرغبون فيه، ويمتلكون محلات في كثير من أسواقها كسوق الحوت وسوق السمن، سوق اللوح، سوق الصياغة وغيرها.[2]

ج-وسائل التجارة:

ما ميز التجارة على الصعيدين الداخلي والخارجي هو اعتمادها بالدرجة الأولى على وسائل عديدة ومتعددة نذكر منها:

1-الموانئ:

تعتبر الموانئ حلقة الوصل بين أوروبا والإيالة، لذلك كان النقل البحري يتفوق على النقل البري، ومن أهم الموانئ:

- **ميناء وهران:** يمتد هذا الميناء على ناحية الغرب، تصل أعماقه إلى 20 متر، ساهم الإسبان بعد احتلاله سنة 1509 في توسيع وتدعيم رصيف القاري.
- **المرسى الكبير:** يقع على بعد 6 كلم غربي خليج وهران، وقد كان المرسى الكبير قبل استرجاع وهران هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب.[3]
- **ميناء أرزيو:** يقع شرق وهران بـ 37 كلم.
- **ميناء جيجل:** عبارة عن خليج كبير لديه إمكانية إرساء كل أنواع السفن.

[1] – عبد القدار حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 317.

[2] – كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص 46.

[3] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 66-67.

- **ميناء عنابة:** تعتبر "بونة" محطة تجارية للشركات الفرنسية، ميناؤها جيد يتسع لمختلف أنواع السفن، يحتوي على ثلاث مراسي هي: رأس الحمام، الخروبة وحصن الجنويين.
- **ميناء بجاية:** يقع في الجهة الغربية من الخليج الذي يحمل اسم "خليج بجاية"، يتوفر على ثلاثة أماكن صالحة لرسو السفن هي مرسى سيدي يحي، مرسى المدينة والمرسى الصغير.[1]
- **ميناء القالة:** كان في حوزة الشركة الملكية الإفريقية، تصدر منه الحبوب إلى مرسيليا، مرساها واسع وتتوفر فيه جميع شروط الملاحة.
- **ميناء ستورة:** على مقربة من سكيكدة، كانت تابعة لميناء عنابة.
- **ميناء الجزائر:** هو أهم موانئ الإيالة، لأنه يتكون من عدة جزر ويشتمل على مراتع كثيرة بناها الإسبانيون.
- **ميناء شرشال:** هو ميناء صغير يمتد على هكتارين فقط، ويستقبل في آن واحد حوالي 40 مركبة، يتسع الواحد منها لـ 50 برميلا.[2]

2-طرق المواصلات البرية:

وهي نوعان داخلية وخارجية:

أ-الداخلية:

- الطريق العرضاني الشمالي: من فاس إلى تونس مرورا بوجدة وتلمسان ووهران والجزائر وقسنطينة والكاف.
- الطريق العرضاني الأوسط: الذي يمتد من فكيك إلى قفصة مرور بالبيض والأغواط وبسكرة.

[1] – صرهودة يوسفي: المرجع السابق، ص ص 121-122.

[2] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 65-66.

- الطريق العرضاني الجنوبي: ينطلق من تاقليلات إلى نقطة مرورا بواحات الجزائر.
- الطريق القطري الشرقي: يربط بين وادي ميزاب وتونس مرورا بالأغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف.
- طريق وادي سوف: الذي يلتحم بالطريق العرضاني الجنوبي في مكان يسمى "بئر جديد"، ومن هناك ينطلق إلى غدامس، حيث تتجمع القوافل المتجهة إلى الجنوب.[1]

أما عن وسائل النقل فهي تختلف من مكان لآخر، ففي التل يستعمل التجار الجمال والبغال للسلع والخيل للأشخاص، وفي الصحراء يستعملون الجمال والحمير المصرية لهما معا، وهناك طريقتان مشهورتان للقيام بعملية النقل هذه، أولهما هي القافلة التي قد تضم مجموعات متعددة من التجار الذين لا ترتبط بينهم سوى مصلحة الطريق، وثانيها هي النجع أو القبيلة السيارة التي تتنقل بكاملها، لذلك فهي أبطأ من الأولى ولكنها أضمن بالنسبة للتجار.[2]

ب-الخارجية:

كانت للطرق التجارية ارتباط بأهم الأسواق والفنادق التي كانت متواجدة في كل حاضرة من حواضر الإيالة، وذلك من أجل تبادل البضائع وعقد الصفقات التجارية.

-الأسواق والفنادق:

1-الأسواق:

يتوزع النشاط على أسواق كثيرة منها:

-الأسواق الأسبوعية: انتشرت في المدن والقرى وكانت تنظم السوق الأسبوعية في يوم محدد من أيام الأسبوع، لا يكون فيه السوق في حاضرة ريفية وفي بقية المنطقة، حتى

[1] – صورية حسام: المرجع السابق، ص 147.

[2] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 68.

يتمكن كل سكان المنطقة من الاستفادة من جميع الأسواق، ولقد كان سكان الريف ينقلون منتوجاتهم إلى السوق من الفواكه والخضر والحبوب والحيوانات والزيتون والعسل والجلود والأصواف...الخ.

وكانوا يشترون من سكان المدن المواد المصنعة مثل الأقمشة والأواني والحلي وكذا الواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل: البن والسكر، وكانت المقايضة هي الوسيلة الأكثر شيوعا في الريف والبادية، إذ كان الفلاحون يتبادلون مع مرابو الماشية الحبوب والماشية والصوف، مقابل أدوات وأشياء حرفية قادمة من المدينة.[1]

بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية نجد السوق الذي يقع بنواحي معسكر الذي يقصده العرب والبربر كل يوم خميس عارضين فيه الماشية والقمح والشعير والعنب المجفف والعسل والشموع والزيت وسلع أخرى، وتمتد مراقبة القياد وأعوانهم إلى السوق الريفية التي كانت تنصب في كل أسبوع[2]، وتتنوع الأسواق الأسبوعية على الجهات التالية:

- **دار السلطان:** كانت الأسواق بها تقام في يوم من أيام الأسبوع في كل القيادات والمدن التابعة لها مثل البليدة وبوفاريك.
- **بايلك التيطري:** تعقد فيها عدة أسواق منها العذاورة، أولاد مختار، أولا عنان، وأهمها سوق الربايع الواقعة جنوب المدية.
- **بايلك قسنطينة:** سوق أولاد عبد النور والحراكته والسقنية وتلاغمة وأهمها سوق وادي العثمانية السنوية بالقرب من قسنطينة.
- **بايلك الغرب:** توجد به عدة أسواق منها: الجعفرة بسعيدة، وأولاد عياد وأولاد الأكراد بالشلف، وأولاد الشريف بثنية الحد، إلا أن أهمها سوق اللوحة بالقرب

[1] – نوية قرين: المرجع السابق، ص ص 22–23.

[2] – بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 318.

من تيارت، أما منطقة القبائل فاشتهرت بعدد أسواقها التي كانت تعقد في كل أعراشها.[1]

- **الأسواق السنوية:** التي يتم فيها تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة في التمور والماشية والأصواف وريش النعام، بمنتوجات التل المتمثلة في الحبوب والزيوت والتين...الخ، كما تعقد أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية، كما هو حال الكثير من سكان بني عباس، ومجابة الذين كانوا يبيعون زيتهم في بوسعادة مقايضة بالصوف.[2]
- **الأسواق الحضرية:** هو جهاز خاص للتجار والمصرفين وإطار مناسب لتجارة التجزئة نجدها عبارة عن زنقة أو شارع عادي تنفتح به الحوانيت على الجانبين، وكل زنقة تختص بنوع واحد من السلع أو مجموعة متجانسة من البضائع، فهو سوق ثابت ومستمر.[3]
- **الأسواق المتنقلة:** وهي الأسواق المتنقلة عبر المناطق المجاورة، حيث كانت هناك تجارة دائمة تتمثل في التنقل ما بين القبائل لتزويدها بمنتوجات المدينة مقابل المنتوجات الفلاحية، وتسمى هذه العملية بالأسواق المتنقلة، حيث أن هذه الأسواق المتنقلة شكلت خط بين المواد الصحراوية والشمالية، وكانت تتم هذه العملية عبر تجار الجملة، وعلى شكل قوافل وكانت التجارة الأكثر انتشار هي التي تأتي من الحواضر الكبرى كتلمسان.[4]

---

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع...، المرجع السابق، ص 237.

[2] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 339.

[3] – محمد فيفي بن قارة: الأسواق التجارية للجزائر خلال العهد العثماني "مدينة الجزائر أنموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص 14.

[4] – المرجع نفسه، ص ص 17-18.

2-الفنادق:

تعد الفنادق التي تنتشر بالجزائر كمدينة تجارية كبرى ذات أهمية كبرى، حيث نجدها مستودع للبضائع والسلع، وينزل بها التجار في الوقت ذاته، كما لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية وبالأخص التجارة، والتي من خلالها استقبل التجار والبضائع[1]، كما كانت هذه الأخيرة تأوي القوافل التجارية القادمة من الصحراء، وكانت على درجة كبيرة من التنظيم وحسن البناء مقارنة بفنادق مدينة الجزائر.[2]

3-التجارة الخارجية:

كانت التجارة الخارجية للجزائر مزدهرة خلال العهد العثماني، ويرجع ذلك لعدة عوامل كالإنتاج المتنوع والموقع الممتاز والموانئ الكثيرة والواسعة، والذي مكنها من ربط علاقات تجارية مع الدول الأوروبية والبلدان العربية[3]، وتشمل التجارة الخارجية ما يلي:

أ-الصادرات والواردات:

تمثلت صادرات الجزائر نحو الدول الأوروبية والدول العربية، وذلك حسب منتوجات كل دولة في القمح والشعير والفول والتمور والحمص والصوف والجلود وغيرها[4]، إلى جانب هذا تصدر الجزائر بعض المنتوجات المصنوعة مثل: ماء الورد والمناديل الحريرية التي يستعملها نساء البلاد كمحازم، وتصنع الزرابي في القالة وتصنع في الجبال الأغطية

[1] – نوية قرين: المرجع السابق، ص 31.

[2] – ودان بوغفالة: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية وملیانة في العهد العثماني، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 145.

[3] – نسيمة قوادري، فوزية قوادري: أوضاع بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779-1799، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018، ص 80.

[4] – حياة قرابن وسعاد بن حركات: المرجع السابق، ص ص 47-48.

والمعاطف، كما تصدر العسل والليمون والكرموس والتمر والعنب واللوز، ومن الحيوانات الأبقار والأغنام والخيول.[1]

أما عن الواردات فكانت تستورد الأرز والفواكه المجففة والتوابل، كما نجد أيضا الصفائح الحديدية والنحاس والرصاص والقصدير والفضة ودودة الحرير والعطور والورق والصابون والمنتوجات المطرزة والقطن، إضافة إلى الأخشاب والمعدات الحربية من قذائف وباردو وفولاذ ومدافع وأسلحة متنوعة.[2]

كانت تأتي بعض وارداتها عن طريق الغنائم التي يحصل عليها البحارة عبر المعارك البحرية إلى جانب الهدايا والحمولات والجزية التي كان يدفعها الأوروبيون، بالإضافة إلى المساعدات العثمانية، غير أنها كانت تعاني من نقص الطرق والمرافق الضرورية لإيواء المسافرين، الأمر الذي مثل عائقا في تنظيم التبادل التجاري على المستوى الخارجي، كما أن عدم تنويعها يجعل من غير المفيد نقل السلع لمسافات بعيدة، وأن لا يتحمل التجار عناء نقلها واعتمدت التجارة على أساس المقايضة في أغلب الأحيان.[3]

إن مجموع قيمة الواردات بلغت 12.000.000 دولار إسباني ومجموع الصادرات بلغت حوالي 237 مليون دولا إسباني سنة 1822م.[4]

ب-العلاقات التجارية لإيالة الجزائر:

بما أن الجزائر عرفت تنوعا كبيرا في صادراتها ووارداتها، فكانت لها علاقات تجارية مع الدول الأوربية والأقطار الإسلامية والإفريقية التي ساهمت في تغير موازين التجارية وتوفير كميات من الموارد الأولية، وحاجة الموظفين والحكام إلى بعض السلع والبضائع التي لا تتوفر بالجزائر، فكانت تتم كما يلي:

[1] – جمال قنان: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 332-333.

[2] – عبد القادر حليمي: المرجع السابق، ص 305.

[3] – مؤيد محمود محمد المشهداني: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، ع16، مج 5، جامعة تيكرت، نيسان 2013، ص 423.

[4] – وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 102-103.

1-المغرب الإسلامي (تونس والمغرب الأقصى):

-تونس:

تميزت العلاقات التجارية الجزائرية التونسية بالتعاون والإخاء، حيث كانت قسنطينة تستورد من تونس الأقمشة والشواشي والمحازم، والعطور يتم ذلك من خلال تبادل السلع عن طريق القوافل تسيرها وتحميها قبائل مختصة في الميدان التجاري، أشهرها كانت في جنوب قسنطينة مثل قبائل التوارق وقبائل الشعابنة، وما يجب الإشارة إليه أن النشاط التجاري مع تونس تركز مع شرق إيالة الجزائر بحكم الموقع الجغرافي.[1]

ونظرا للأهمية التجارية لقسنطينة مع تونس، كانت تنطلق منها قافلة تتكون من حوالي 300 بغل إلى مدينة تونس تحمل الصوف والجلود المدبوغة والتمور والشواشي، وتستورد منها المصنوعات الأوروبية وبعض المنتوجات المحلية والأجنبية مثل التوابل، القهوة والأقمشة الحريرية، وللقيام بهذه الرحلات المنظمة كان تجار قسنطينة يستعينون باليهود لتحديد المنتوجات في البيع والشراء.[2]

بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل الوادي، توقرت، ورقلة، الأغواط وبسكرة، فكانت هذه المناطق مشهورة بأسواقها التجارية مثل سوق الخير وسوق السرين، وهم من أهم الأسواق التي يجتمع فيها التجار المحليين، وأيضا التجار التونسيين، فكانت كل من الإيالتين تعرض منتوجاتها المتمثلة في البرانيس ذات اللون الأبيض والأسود والحايك بأنواعه والقشابية وغيرها من المنتوجات الجزائرية، أما المنتوجات التونسية تتمثل في الفؤوس والأحزمة وأسرجة الخيول والتوابل والزيوت والعطور، السكر والقهوة، المجوهرات والشواشي المعروفة بجودتها.[3]

[1] – حياة قرابن، سعادة بن حركات: المرجع السابق، ص ص 48-49.

[2] – صورية حسام: المرجع السابق، ص 151.

[3] – نفسه، ص 148.

-المغرب الأقصى:

أما فيما يخص المبادلات التجارية مع المغرب الأقصى، فإنها كانت ضعيفة نسبيا، فمعظم المبادلات كانت تتم بين وادي ميزاب، تلمسان ووهران، هذا من جانب الجزائر، ومكناس وتيطوان من جانب المغرب، أما عن المواد المصدرة والمستوردة فتكاد تكون هي نفس المواد المتبادلة بين تونس والجزائر، إلا أن كمية كبيرة من الجلود والأحذية كانت تأتي من المغرب الأقصى.[1]

كانت التجارة في يد الخواص الذين كانوا يسلكون بقوافلهم المسالك البرية، كما توجد رحلات بحرية تتم بين المدن الساحلية والمغاربية: الجزائر وتونس وتيطوان، يقوم التجار خلالها ببيع وشراء مختلف السلع، أما عن دور الدول فكان مقصورا على جمع الضرائب والرسوم الجمركية، فكانت كل القوافل التي تدخل مدينة الجزائر والخارجة منها تدفع ضريبة محددة.[2]

2-المشرق الإسلامي:

-مصر:

عرفت الجزائر علاقات ودية مع مصر حيث كان للجزائر وكلاء في مصر يسهرون على إدارة وتسيير شؤونها وذلك برعاية شؤون الحجيج هناك، كما لعبوا دورا اقتصاديا هاما في توفير حاجات الإيالة، لا سيما ملح البارود الذي كان سعره بـ 36 أوقية للقنطار، أما عن مصر فكانت تشتري من الجزائر الخيول والزيوت واشتغل بعض الجزائريين كتجار في المدن المصرية والعمل في صنع الأسلحة، وأطلق عليهم أعيان التجار، كما حمل بعض المغاربة لقب الخواجا، وهو لقب يطلق على كبار التجار المغاربة.[3]

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع...، المرجع السابق، ص 243.

[2] –نفسه، ص244.

[3] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 51.

3-مع مماليك إفريقيا (جنوب الصحراء):

كانت قوافل التجارة العابرة للصحراء بالجزائر خلال العهد العثماني تغدو وتروح بين موانئ الشمال وأسواق واحات أعماق الصحراء الكبرى في كل من تشاد، ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى والنيجر ومالي والسنيغال وغيرها، إذ كان الجزائريون يصدون إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء منتجات الصحراء الصناعية والزراعية مثل: الحبوب، الزيوت، التمور، الملح، الأقمشة، الأسلحة، الكتب والمخطوطات، وكذلك البضائع التي كانوا يستوردونها من وراء البحار كالقهرة، الشاي، السكر والتبغ، مقابل تزود تجار شمال الجزائر بتبر الذهب، العاج، الفول السوادني والعنبر.[1]

4-مع الدول الأوروبية:

-فرنسا:

كانت فرنسا أهم الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، حيث تمثلت صادرات الجزائر إلى فرنسا في الأصواف والحبوب عبر ميناء وهران وأرزيو، دلس، عنابة، والتبغ والشمع والزيوت، في مقابل ذلك كانت الجزائر تستورد من فرنسا وعلى الأخص من مرسيليا المنتوجات الحريرية والبن والمشروبات الطيبة والسكر والحديد والفولاذ والملح والخمور والتوابل[2]، وإلى جانب ذلك اعترفت الجزائر بالثورة الفرنسية ووقفت معها في محنتها الاقتصادية عام 1779، وأمدتها بالأموال والحبوب.[3]

-بريطانيا:

أما العلاقات التجارية مع بريطانيا، فكانت ودية والدليل على ذلك أنه في سنة 1806 حصلت بريطانيا على حق صيد المرجان وتجارة الحبوب في شرق الجزائر، وهو الحق الذي

---

[1] – أوزيد بلحاج: "تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري"، مجلة رواد البحوث والدراسات، ع2، جامعة غرداية، 2017، ص ص 119-120.

[2] – شهيرة الشريف: المرجع السابق، ص 58.

[3] – جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، 2007، ص 181.

كانت تتمتع به فرنسا، ولكن سرعان ما استردت ذلك الحق بعد سقوط نابليون إلى جانب هذا كان الأسطول الجزائري يتزود من الموانئ البريطانية، وكثيرا ما تبادلت الجزائر وبريطانيا البعثات والهدايا الثمينة، أما عن الجزائر فكانت تستورد السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير والمواد الكيميائية والشب والأقمشة.[1]

-إيطاليا:

تجلت العلاقات التجارية الجزائرية الإيطالية في العلاقات التجارية بين الشرق الجزائري ومدينة ليفورنة، فبالنسبة للواردات كانت قليلة محصورة في الشراشف والأقمشة الحريرية والقهوة المجلوبة من أمريكا والسكر والتوابل والخردوات والحلي والرخام والقرنفل، أما بالنسبة للصادرات فكانت ترسل على ليفورنة كميات كبيرة من القمح الصلب وريش النعام من نواحي ورقلة وغيرها.[2]

-هولندا والدول الإسكندنافية:

كانت الجزائر تصدر لهذه الدول كميات من الحبوب والصوف، وقطع الجلد والشمع والعسل والتمر والزيت والدخان وريش النعام، مقابل ذلك كان يأتيها من هذه الدول العتاد الحربي ومواد بناء السفن كالحبال والأشرعة الإسكندنافية والزليج الهولندي.[3]

-مع الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كانت أولى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر سنة 1791 في عقد معاهدة سلم وصداقة، كانت تتضمن هذه المعاهدة مبالغ مالية ضخمة منها مبلغ لافتداء الأسرى الأمريكيين وضريبة سنوية تدفع في شكل عتاد حربي وتجهيزات بحرية[4]، وبموجب

[1] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 54.

[2] – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 142-143.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دائر البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 212.

[4] – مولد قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالية قبل 1830، ج1، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 228.

هذه المعاهدة تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تدفع ضريبية سنوية للجزائر بمقدار 12000 سكوين، ويقول شالر: «حينما استعت التجارة الأمريكية وازدهرت زادت مطالب الجزائر وتنوعت، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تبدي استعدادا للاستجابة إليها لكي تتجنب انقطاع العلاقات، الذي سيؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في تجارتها وفقدان لسمعتها السياسية».[1]

واستمرت العلاقات الجزائرية الأمريكية على أساس معاهدة السلم والصداقة المذكورة التي تدفع أمريكا المبالغ المتفق عليها كضريبة، حتى سنة 1812، وقع خلاف بينهم حول تنفيذ بنود المعاهدة الخاصة بتلك الضريبة، فالرئيس جيمس ميديسون كان يصر على دفع المبلغ المتبقي بالدولار، ولكن الداي الحاج علي يريد هذه المبالغ على شكل عتاد بحري، وهنا أعلن الداي الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية عام 1815.[2]

3-الميزان التجاري:

بعد تناقض الإنتاج وانقطاع غنائم البحر، أصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا منذ أواسط القرن الثامن عشر ميلاي، وأصبح مع مطلع القرن التاسع عشر ميلادي يشكل إحدى مظاهر انهيار الاقتصاد الجزائري[3]، ولاحظ شالر سنة 1822 أن الميزان التجاري كان يشكوا كل سنة من عجز مقداره 937.000 دولار، وهو مبلغ ضخم تدفع للخارج دولة ليس لها مواد نشيطة تذكر[4]، ويعود هذا الاختلال في الميزان التجاري الجزائري إلى ارتفاع أثمان المواد الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وإلى تحكم التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية الجزائرية.[5]

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 130-131.

[2] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 55.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص82.

[4] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 103.

[5] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 82.

ثانيا: الخزينة والعملة

1-مصادر دخل الخزينة:

لقد تنوعت وتعدد موارد خزينة إيالة الجزائر، حيث كان لها نصيب من النشاط البحري الجزائري الذي عرف ازدهارا في العهد العثماني، وخاصة في القرن السابع عشر ميلادي، فقد عرف تنوع في عائداته البحرية من غنائم وأسرى، وشمل حتى الهدايا والإتاوات التي كانت تفرضها على الدول الأوربية، لكن مع تراجع نشاط البحرية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1765-1830 وتقلص عائداته، لجأ حكام الإيالة إلى البحث عن موارد دخل أخرى للخزينة، فكان أن تم فرض الضرائب، هذه الأخيرة التي أصبحت منذ أواسط القرن الثامن عشر ميلادي تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة[1]، وعرفت تنوعا كبيرا تمثل فيما يلي:

أ-المصادر الداخلية:

-**الضرائب والرسوم:** وتتمثل في:

- **الضرائب الاعتيادية:** وهي ضرائب عينية ومحددة، منها ما يعتمد في تحديده على مساحة الأرض وكمية الإنتاج، وهي ضريبة العشور المقدرة بالجابدة[2]، والتي يؤخذ عليها صاع من القمح، وصاع من الشعير، وحمولة من التبن مع مساهمة نقدية بسيطة، ومنها ما كان يستخلص على الحيوانات وقطعان المواشي وهي الزكاة.[3]
- **اللزمة:** وهي ضريبة عينية ومساهمة مالية توجه لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر عند تعذر أخذ الشعور وجمع الزكاة من القبائل التي

[1] – وسيلة مرزوق: خزينة إيالة الجزائر موارد الدخل وأوجه الإنفاق (1580-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص 27.

[2] – الجابدة: هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحراثتها ثوران وهي تقدر بثمان إلى عشر هكتارات حسب طبيعة الأرض، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني: الملكية والجباية...، المرجع السابق، ص 125.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 232.

ظلت محافظة إلى حد ما على استقلالها المحلي والتي لا تتعامل مع سلطات البايلك إلا عن طريق شيوخها الذين يتصرفون في شؤونها ويقومون بجمعها في فصلي الربيع والشتاء عامة.[1]

تعتمد هذه الضريبة على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية، ولتموين الجند أثناء تواجدهم في الأرياف فهي تفرض على القبائل الخاضعة أو قبائل الرعية[2]، أما عن قيمة هذه الضريبة فهي تحدد حسب المحصول الزراعي ورؤوس الماشية ما بين 10و15 بوجو، وقد تنخفض هذه القيمة نظرا لفقر الأسر فلا تتعدى خروفا واحدا، أي ما قيمته 2 بوجو.[3]

- **الغرامة:** وهي ضريبة مستحدثة عينية او نقدية حسب الظروف والأحوال تعبر عن خضوع القبائل الجبلية للسلطة المركزية وتختلف عن اللزمة بكونها كانت مرتبطة عادة بتوجيه الحملات العسكرية (المحلات) وليس بالإلزام السنوي المتعارف عليه مقابل فوائد وصلاحيات محددة، كما أنها تؤخذ كل سنة وقد تؤخذ مرة واحدة في بعض السنين، وذلك حسب قدرة الإدارة على استخلاصها، وهي تمس في الغالب القبائل المعادية للسلطة المركزية أو الرافضة لنفوذ الحكام الممثلين لهذه السلطة، وعادة ما توجد هذه القبائل بالأطلس المتيجي.

ونظرا لكون الغرامة تتحكم فيها قوة المحلة وحزم الحكام وطبيعة علاقاتهم بشيوخ القبائل، فإن مقدراها يختلف من جهة أخرى حسب أوضاع القبائل، ومدى نجاحهم في التخلص من موظفي الدولة، فهي نادرة في بعض الجهات التي اشتهر سكانها بمعاداتهم لموظفي الإدارة المركزية بالجزائر.

[1] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 44.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 91.

[3] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 44.

وفي بعض الأحيان تتحول الغرامة إلى مجرد مساهمة رمزية (هدية) لتأكيد ما يعرف بعهد الأمان.[1]

- **المعونة:** هي ضريبة مستحدثة تدفع عينا أو نقدا تكون إلزامية، حيث تفرض على كل القبائل الداخلية تحت نفوذ القياد، أو المتعاملة معهم وهي عادة تدفع شهريا أو تستخلص فصليا، ونادرا ما توظف سنويا تؤخذ في شكل مساهمات تموين قوات المحلة والبايلك، وعادة تفرض لتغطية نفقات الموظفين في الإدارة المركزية في المواسم الدينية والمناسبات السعيدة كالأفراح مثلا، ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة لذلك[2]، كما يتكفل شيوخ الدواوير بجمعها في الأرياف، وقد يختلف مقدار قيمتها من بايلك إلى آخر حسب ما تحدده السلطة، وحسب ما يشير إليه سعيدوني أن أكثر المعونات التي كان لها دور كبير في إثراء خزينة البايلك هي معونات بلاد القبائل، والتي كانت تساهم بكميات من الحبوب والتين المجفف والزيتون ومقادير من الفضة وغيرها[3]، ومن أشهر هذه القبائل التي كانت تدفع المعونة سنوردها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): القبائل التي كانت تدفع المعونة ومقدارها.[4]

المنطقة	نوع المعونة	مقدار المعونة
القبائل	الحبوب، ماشية، تبن مجفف	500 ريال بوجو
قبائل بوغني	الحبوب	125 ريال
برج سباو	الحبوب، زيت الزيوت	تدفع 3000 بوجو و2 قلة زيت قيمتها 1000 بوجو، و100 حمولة حمل من التين الجاف،

[1] – سعاد عقاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519–1830، دار السلطان أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013–2014، ص 110.

[2] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 46.

[3] – نفسه، ص ص 46–47.

[4] – نفسه، ص 47.

		والتي تقدر قيمتها بـ 5000 بوجو و64 خروفا عاديا
قبيلة بني إيراثن جرجرة	الحبوب وزيت الزيتون	قدرت بـ 125 فرنكا
قبيلة فليسة قبيلة بوغني	نقود نقود	500 ريال بوجو 125 ريال سنويا
قبيلة غريب نهر الشلف وأولاد شايب وشلالة التيطري	نقود	24.800 ريال بوجو سنويا

- **الخطية:** وهي ضريبة مستحدثة تفرض مقابل الجنح والمخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعية، وهي غالبا ما ترفض عند وقوع المشاجرات أو حدود الصدامات والمشاكسات في الأسواق، وتعرف محليا بالنفرة أو عند عصيان أوامر القياد ورفض طاعة الشيوخ وإهانة المرابطين ووقوع أعمال القتل أو انتهاك الحرمات والتعدي على الملكيات أو التورط في السرقات وغيرها، فدفع الخطية تكفيرا عن الجرم وإعلانا للخضوع وإبداء الطاعة.[1]

وعادة ما يعقب دفع الخطية في حال العصيان على عهد الأمان بالنسبة للفرد أو الجماعة بعد الإيفاء بتعويض الأضرار التي نتجت عن الأحداث التي ترتبت عن العصيان، وفي حال وقوع جرائم القتل وعند انتهاك الحرمات تصبح الخطية بمثابة الدية التي كانت تحدد مبدئيا 500 ريال بوجو للشخص، وقد تتضاعف حسب أهمية القتيل وأهميته الاجتماعية.[2]

[1] – سعاد عقاد: المرجع السابق، ص 112.

[2] – نفسه، ص 112.

-فوائد ورسوم أراضي البايلك:

تكون الأراضي التابعة للبايلك قطعا فلاحيا هاما له تأثير كبير على الحياة الاقتصادية في الريف، وذلك أن عددا كبيرا من الأهالي ترتبط معيشتهم بهذا القطاع عن كراء الأراضي أو العمل بها كأجراء أو خماسين، وكان البايلك قد تحصلوا على هذه الأراضي عن طريق المصادرات المتعددة التي يقوم بها البايات بالبايلك.[1]

-رسوم الأسواق وحقوق التولية:

يتولى استخلاص هذه الرسوم القياد وغالبا ما تقدو من طرف شيوخ القبائل التابعين للقياد، وتكون هذه الرسوم نقودا أو جلودا أو كميات من الملح أو الخشب أو غيرها، ويحتفظ القائد أو الشيخ بنصيب منها لنفسه ويسلم الباقي لخزينة البايلك[2]، بالإضافة أيضا إلى ضريبة العقار بما فيها من أشجار النخيل التي يؤدي مالكها ثمنها معينا للدولة على كل نخلة على انفراد، وكذا الهدايا التي يأتي بها البايات على رأس كل ثلاث سنوات وتسمى "الدنوش الكبيرة".[3]

ب-المصادر الخارجية:

وتتمثل في:

1-الغنائم البحرية:

إن غنائم الجهاد البحري والذي يدعى عند المؤرخين والرحالة الأجانب بالقرصنة البحرية، كانت تكون حسب جيمس ستيفنز من مواد ذهبية أو فضية وكذا أنسجة حريرية مرسمة، أقمشة، توابل، حديد، قصدير وكتان...الخ[4]، وقد عرفت تكاثر في الفترة الأولى من العهد العثماني وأصبحت تنال الدولة من غنائمها صحة تتراوح بين السبع والعشر، وتحظى بـ

[1] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 40.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 234.

[3] – حياة قرابن، سعاد بن حركات: المرجع السابق، ص 40.

[4] – جيمس ويلسن ستيفنز: الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، تر: علي تابليت، طبعة خاصة، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2008، ص 170.

12% من أسعار السفن المحتجزة[1]، لكن بعدها أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن الثامن ميلادي، رغم أنها عرفت في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ميلادي نموا ملحوظا بفضل جهود بحارة مشهورين أمثال الرايس حميدو 1790-1815، الذي حاول تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة انشغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية عام 1789، والجدول التالي يبين بعض الغنائم المقسمة على فترات زمنية سنوردها في الجدول التالي:

جدول (02): يمثل سنوات الغنائم القصوى للبحرية[2]

السنوات	الغنائم
1580-1604	17 سفينة
1608-1618	251 سفينة
1618-1621	936 سفينة

2-الأسرى المسيحيون:

لقد كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الخزينة، هؤلاء الأسرى في المصادر الأوروبية يشيرون إليهم بأنهم كانوا عبيدا أو أرقاء في كامل الأراضي العثمانية، بينما الجزائر تعتبرهم أسرى حرب[3]، وقد اختلفت التقديرات المطروحة بخصوص عدد الأسرى، فحسب ما أشار حنيفي هلايلي أنه في سنة 1578 بلغ عدد الأسرى من الفرنسيين والإيطاليين والإسبان قرابة 25.000 ألف أسير، أما في سنة 1653 فقد ارتفع هذا العدد إلى 36.000 سنة 1691، لكن مع القرن الثامن عشر ميلادي بدأ يتراجع عدد الأسرى.[4]

[1] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 28.

[2] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 28.

[3] – المرجع نفسه، ص 30.

[4] – حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 65.

ولمعرفة موارد الخزينة من جراء عملية افتداء الأسرى يمكننا الاستعانة ببعض الأرقام التي قدمتها الدراسات، فقد كانت أغلب الدول الأوروبية تدفع مبالغ مالية ضخمة من أجل افتداء هؤلاء الأسرى وخاصة إسبانيا، فقد كانت تدفع لافتداء الأسير ما يتراوح بين 1000 إلى 12.000 قرشا إسبانيا، في حين افتدت فرنسا أسراها سنة 1815 مبلغ قدره 51 مليون فرنكن بينما دفعت البرتغال سنة 1812 ما يقارب 698.237 دولار مقابل تحرير 615 أسير، وهذا ما يدل على أن مبالغ الافتداء كانت ضخمة جدا.[1]

3-الهدايا والإتاوات:

لقد فرضت الإيالة الجزائرية على الأمم الأوربية والمتعاملة معها تجاريا جزية سنوية تقدم نقدا أو عينا مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، لكن في الفترة الأخيرة من حياة الايالة لم تعد التزامات مالية تساهم بدخل معتبر للخزينة، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة، وأيضا لنيل الاحتكارات والامتيازات التجارية.

ومما يلاحظ أن هذه الهدايا والإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، وأيضا حسب الظروف السائدة في تلك الفترة، وكذلك في المناسبات السعيدة للدايات والموظفين الكبار، كلها كان لها تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات[2]، فقد كان هناك:

- **هدايا عند تنصيب القناصل:** حيث كانت الدول الأوروبية تعين قناصلها، فيقدم القنصل أوراق اعتماده إلى الدولة الجزائرية مع تقديمه هدية للداي.

[1] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 31.

[2] – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 71.

- **هدايا رسمية:** حيث كانت الدول الأوروبية ملزمة بإعطاء الجزية للجزائر وفق ما تنص عليه المعاهدات المبرمة، وهي عبارة عن رسوم وكانت الإيالة هي التي تحدد نوعية الهدايا.[1]

2-أهم العملات (النقود):

تعتبر العملة أحد الركائز الأساسية لأي دولة ذات سيادة ومعترف بها دوليا، لذلك نجدها رمز من رموز قيام أي كيان سياسي لما لها من أهمية اقتصادية، حيث أن الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني أولت اهتمام كبير بالعملة التي أصبحت أساس التعامل التجاري في الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي، فكانت متنوع منها ما هو محلي ومنها ما مصدره أجنبي.[2]

فالعملة المحلية كانت تضرب بدار النقود التي تعرف عادة بدار السكة الواقعة بالقرب من قصر الداي غير بعيدة عن جامع كتشاوة، قبل أن يختار لها الداي علي خوجة سنة 1817 مقرا بالقصبة ملحقا بالخزينة العمومية، وذلك بعد أن أتم نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة.

أما العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر آنذاك عملات إسبانيا، تونس، المغرب الأقصى والأقطار العثمانية بالمشرق والدويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا، إلا أن العملات التي احتلت مكانة خاصة في أسواق الجزائر هي: الإسبانية، التونسية، المغربية والتركية[3]، وسنحاول أن نستعرض أهم العملات المتداولة في الجزائر أواخر العهد العثماني:

أ-العملات المحلية: وهي ثلاثة أنواع:

[1] – وسيلة مرزوق: المرجع السابق، ص 72.

[2] – وحيد خينش: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني-الجيش أنموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 23.

[3] – نصر الدين براهامي: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2010، ص 187.

- **النقود الذهبية:** تتكون من السكة الجزائرية أو السلطاني، ونصف السكة أو سلطاني وربع السلطاني والسلطاني الجديد.
- **النقود الفضية:** كانت تشمل ريال بوجو أو بدقة قوردة أو قرش الجزائر أو قرش صغير ربع بوجو ثمن بوجو زوج بوجو أو دورو الجزائر الموزونة، زوج موزونة بدقة شيك أو ريال درهم نصف بدقة شيك والصائمة.[1]
- **النقود النحاسية:** تتكون من خروبة، غرامس، دارهم صغار، زوج غرامس صغار، أسبرشيك أو دارهم صغار.[2]

ب-العملات الأجنبية: امتازت هذه العملات بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر العثمانية تحصل على هذه النقود الأجنبية تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على حصتها من الإتاوات والهدايا الدولية، ومن جهة أخرى نتج عن إجراءات عتق الأسرى المسيحيين توفر كميات من النقود الأجنبية بالجزائر، ومن بين العملات التي احتلت مكانة خاصة في أسواق الجزائر نجد:[3]

- **العملة الإسبانية:** ومن أهم أنواعها الدبلون الذي هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب، الدوكة التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي، الكرونة التي كان لها رواج كبير في كافة بلدان البحر المتوسط الغربي، لأنها مصنوعة من الفضة الخالصة، الدورو الإسباني أصبحت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي وهو عملية عثمانية مستعملة في الجزائر، الدرهم أو الريال الإسباني، الذي انتشر وسيطر على الأسواق منذ أوائل العهد العثماني بسبب وجود معاملة مختصة في صنعه.[4]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 192.
[2] – نصر الدين براهامي: المرجع السابق، ص 188
[3] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 183.
[4] – المرجع نفسه، ص ص 185-186.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك عملات الدولة العثمانية وتونس والمغرب متداولة في الجزائر منها: السلطاني أو المحبوب العثماني والسلطاني المغربي والمثقال المغربي والمزونة المغربية والفلس المغربي والسلطاني التونسي والدرهم الناصري والفلس أو الأسبر القفصي التونسي، كانت العملة التونسية تنتشر في الجهة الشرقية من الجزائر، بينما كانت تنتشر العملة المغربية في الجهة الغربية، كان المحبوب مطلوبا جدا من طرف الحجاج والتجار الذين كانوا ينقلون منه كميات كبيرة إلى المشرق.[1]

إلا أنه في أواخر العهد العثماني برزت ظاهرة تزوير النقود، ومن المراكز التي اشتهرت بصناعة النقود المزيفة نجد آيت الأربعاء وبني عباس ووادي بجاية وبني جنات وغيرها، وذلك لوجود المواد الخام في الجبال المحيطة بها، وقد لجأت هذه القبائل إلى صرف منتوجاتها النقدية في الأسواق الداخلية عن طريق قبائل مجاورة كقبائل بني يني وبني مغيلة وبني درار وبني وصيف حتى لا يكتشف أمرها، وهنا قامت الدولة باتخاذ بعض الإجراءات المشددة للحد من انتشارها، منها الحكم بالإعدام حرقا وأيضا أخرى قطع رأس هؤلاء المزورين.[2]

[1] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 345.

[2] – يمينة درياس: المرجع السابق، ص ص 272–273.

خـــاتمة

خاتمة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني، وما طرأت عليه من تحولات، كونه يمثل جزءا من تاريخ الجزائر الحديث، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

- اتسم الوجود العثماني في الجزائر بالتطور والازدهار شمل مختلف الميادين، خاصة فيما تعلق بالجانب الاقتصادي الذي شهد تحولات هامة عرفت خلالها الجزائر تطولا ملحوظا ومكانة لا بأس بها، إذ كانت الفلاحة تمثل المورد الرئيسي الهام لدى غالبية السكان خاصة في الأرياف، وقد ساعدت التربة الخصبة وتوفر المياه على وجود أجود المحاصيل الزراعية، والسبب في ذلك يعود إلى التنوع في التركيبة السكانية التي عرفتها الجزائر العثمانية والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين وتغيير الواقع الاقتصادي، غير أن الأراضي الزراعية لم تستغل بالشكل الأمثل، وهذا راجع إلى عدم اهتمام السلطة بها وإصلاحها من جهة، وعدم تحسين الأساليب والتقنيات الزراعية التي كانت بدائية من جهة أخرى، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج، وهذا رغم الإضافات والمساهمات التي جاء بها الأندلسيين في مجال الزراعة، يضاف إلى هذا المعيقات التي أثرت سلبا على المحصول الفلاحي منها معيقات بشرية متمثلة في سياسة الحكام وما تمخض عنها من سياسة ضريبية كان لها تأثير كبير على القطاع الزراعي، إضافة إلى معيقات طبيعية وأخرى صحية.
- أما فيما يخص الصناعة فجاءت مكملة للنشاط الفلاحي، بحيث أنها كانت منظمة تشكل نقابات مهنية تعمل على تلبية حاجيات السكان الضرورية، وكل فئة من فئات المجتمع اختصت بصناعة معينة، ما نتج عنها تنوع في المجال الصناعي والحرفي.

- أما بالنسبة للتجارة، فكان هناك نوعين من التجارة، داخلية تتم داخل المدن والأرياف بواسطة الأسواق التي شهدت تنوعا بين أسواق أسبوعية وأخرى حضرية ومتنقلة، وتجارة خارجية كانت تتم بين الإيالة ومعظم الدول العربية والأوروبية، الأمر الذي ساعد تنوع صادرات وواردات الجزائر العثمانية.
- أما فيما يخص موارد دخل الخزينة فإنها كانت متعددة ومتنوعة بين موارد داخلية متمثلة في الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، وخارجية متمثلة في الغنائم البحرية والهدايا والإتاوات، إضافة إلى الأسرى الأوروبيين الذين شكلوا موردا ماليا هاما للخزينة نتيجة عملية الافتداء، إذ كانت معظم الدول الأوروبية تدفع مبالغ ضخمة جدا من أجل افتداء أسراها، أما فيما يتعلق بالعملة للجزائر العثمانية، فقد تنوعت بين عملات محلية وأخرى أجنبية.

وكخلاصة يمكننا القول أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة العثمانية كان اقتصاد غير متخلف بمواصفات ذلك العصر، رغم ما ميزه من سلبيات خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة استعمال الأرض نوعية الملكيات خلال العهد العثماني[1]

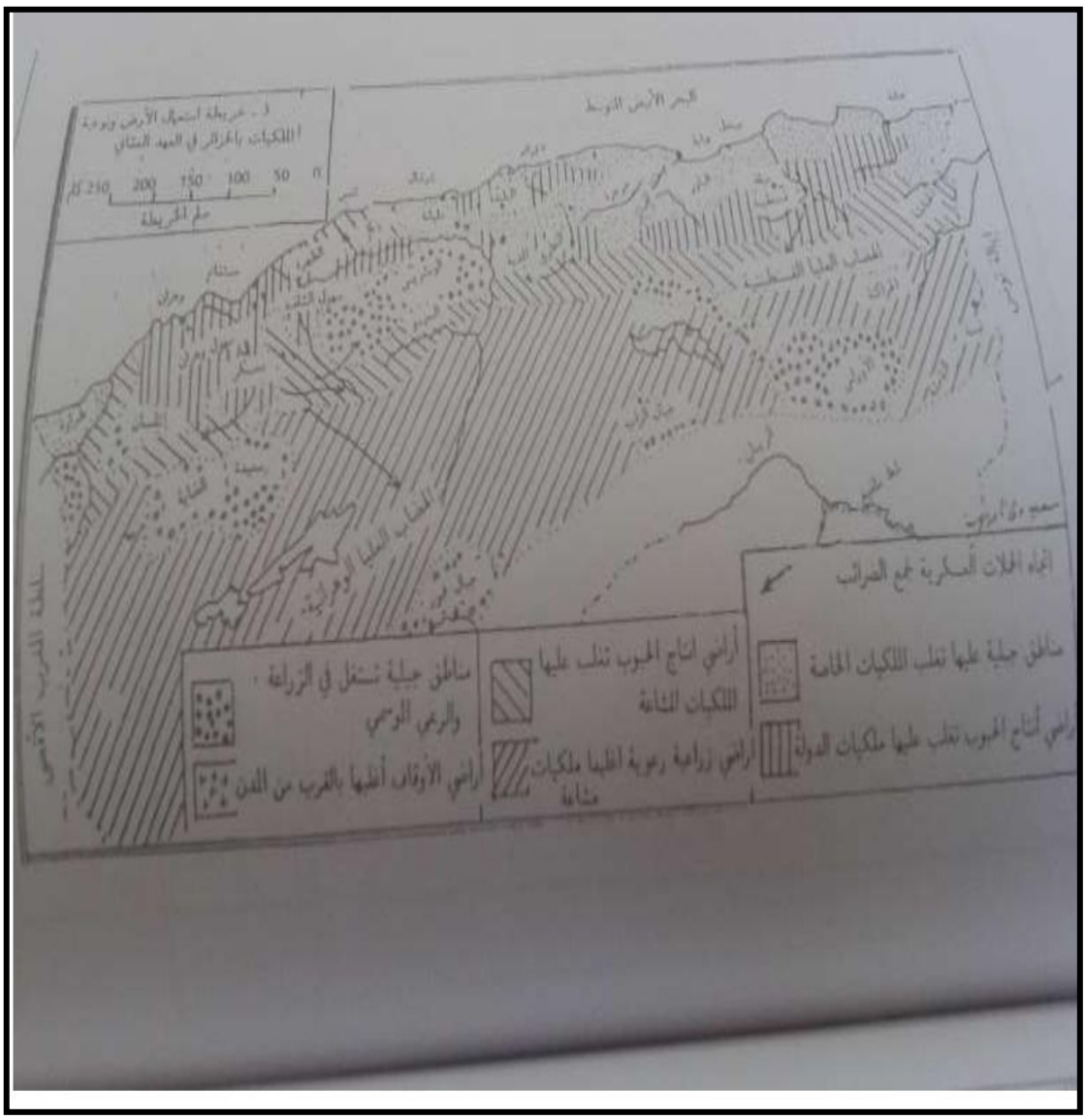

[1] – شهيرة شريف: المرجع السابق، ص 37.

الملحق رقم (02): النقود الفضية والذهبية الجزائرية في العهد العثماني[1]

[1] – نصر الدين براهامي: المرجع السابق، ص 187.

الملحق رقم (03): النقود النحاسية الجزائرية في العهد العثماني[1]

[1] – نصر الدين براهامي: المرجع السابق، ص 188.

الملحق رقم (04): عربي يحرث أرضه بمحراث خشبي[1]

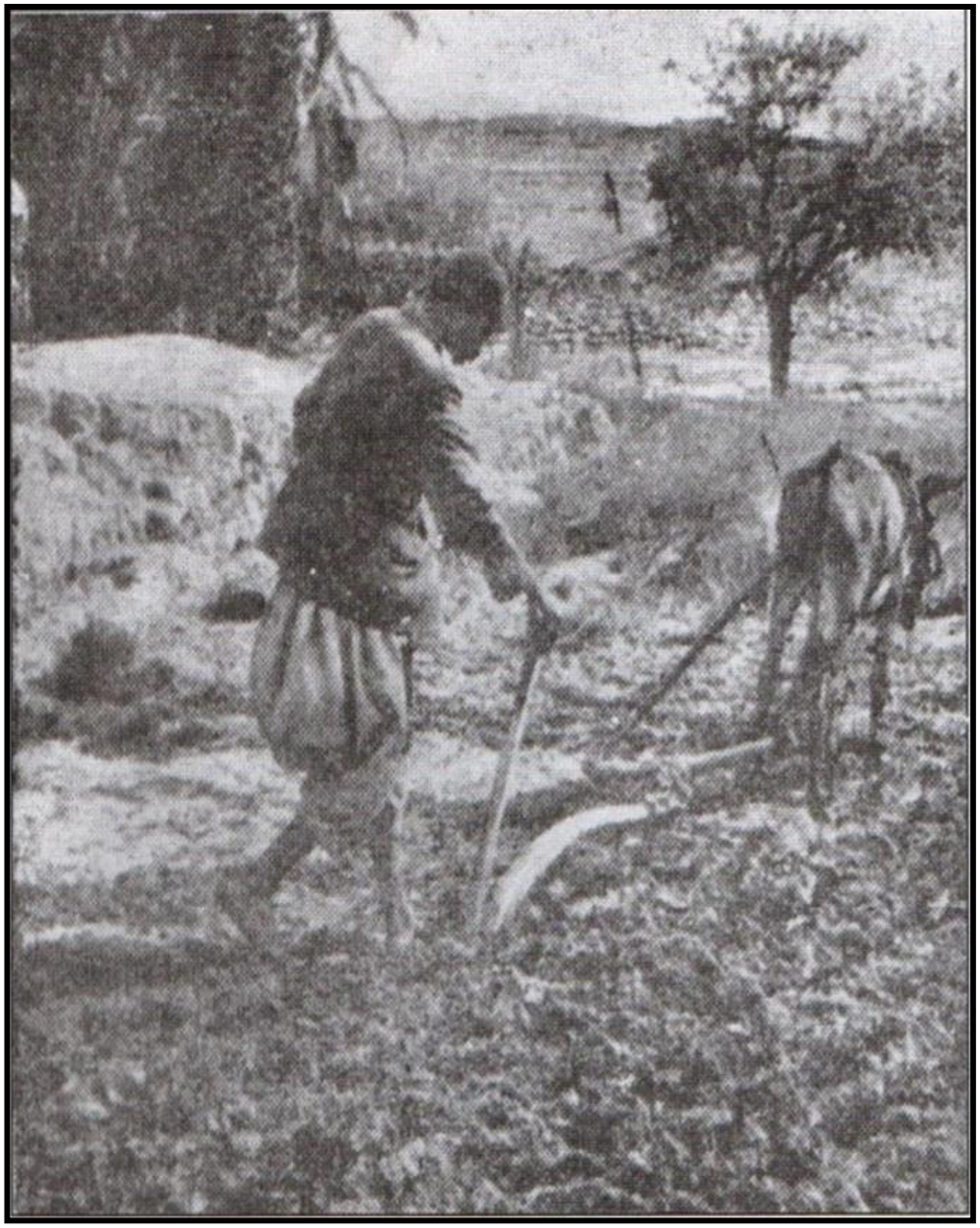

[1] – أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001، ص 115.

الملحق رقم (05): خريطة النشاط الصناعي للجزائر في العهد العثماني[1]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، 226.

قـائمة

المصـادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولا: المصادر

1. بن عثمان خوجة حمدان: المرآة، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، منشورات AENP، الجزائر، 2005.
2. بيفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، تق، تع: أبو العديد دودو، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
3. شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تع، تح، تق: إسماعيل العربي، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
4. الشريف الزهار أحمد: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تحقيق، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
5. شلوصر فلندلين: قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، تر، تق: أبو العيد دودو، صادر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
6. العنتري الصالح: مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
7. كاثكارت: مذكرات أسيير الداي وقنصل أمريكا في المغرب، تر، تق، تع: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
8. كربخال مارمول: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج2، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1988.
9. هابنسترايت: رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ/1732م، تر، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013.
10. الوزان حسن: وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1983.

ثانيا: المراجع

1. أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
2. براهامي نصر الدين: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2010.
3. بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
4. بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.
5. بوغفالة ودان: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية وملیانة في العهد العثماني، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
6. حساني مختار: تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والثقافية)، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009.
7. حليمي عبد القدار: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.
8. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
9. سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
10. سعيدوني ناصر الدين والبوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج4، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

11. سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) 1791-1830، د.ط، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
12. سعيدوني ناصر الدين: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
13. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1972-1830)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
14. سعيدوني ناصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دائر البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
15. سعيدوني ناصر الدين: دراسات أندلسية مظاهر الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
16. سعيدوني ناصر الدين: دراسات في الملكية العقارية، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
17. سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
18. شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.
19. طوبال نجوى: طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
20. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، د.ط، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
21. عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، د.ط، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

22. عمامرة تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والإسلام والتربية في الجزائر، منشورا ت ANEP، الجزائر، 2001.

23. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

24. الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، المركز الوطني للبحث في التاريخ والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

25. فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

26. قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر، 2007.

27. قنان جمال: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

28. المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، المطبعة العربية، د.م، د.ت.

29. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001.

30. مروش لمنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

31. نايت بلقاسم مولد قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالية قبل 1830، ج1، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

32. هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

33. هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.

34. ويلسن ستيفنز جيمس: الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797، تر: علي تابليت، طبعة خاصة، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2008.

ثالث: المذكرات

1. بختي حمزة: الأهمية الاقتصادية للمرافئ بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (1235-1555م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2013-2014.

2. بن الزين قمر: الأحوال الصحية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1799-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

3. بن صحراوي كمال: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2007-2008.

4. بن عتو بلبراوات: المدينة والريف في الجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2007-2008.

5. بن قارة محمد فيفي: الأسواق التجارية للجزائر خلال العهد العثماني "مدينة الجزائر أنموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

6. بوقفة لنبى: الموارد المالية ومجالات إنفاقيها في الدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2020.

7. حسام صورية: العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012-2013.
8. خينش وحيد: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني-الجيش أنموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
9. درياس يمينة: السكة الجزائرية في العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1988.
10. ديلمي خديجة، قراري نعيمة: طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.
11. رحمون دليلة: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وآثراها على المجتمع الجزائري (1830-1914)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
12. رحموني عبد الجليل: اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.
13. شريف ربيحة: معيقات النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

14. شريف شهيرة: النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني (1818-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

15. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

16. عبد الرزاق شقدان بسام كامل: تلمسان في العهد الزياني (1235-1555)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002.

17. عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519-1830، دار السلطان أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014.

18. غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

19. فرابن حياة، بن حركات سعاد: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1800-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015-2016.

20. قرايفة جباري، عثماني شعيب: يهود البلاط والاقتصاد في الجزائر العثمانية ودورهم في نهاية الإيالة 1791-1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي

الوسيط والحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد، حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.

21. قرين نوية: النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.
22. قوادري نسيمة، قوادري فوزية: أوضاع بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779-1799، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018.
23. مراكشي أسماء، بهلول مريم: الصناعة النسيجية في الجزائر العثمانية "لباس المرأة انموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.
24. مرزوق وسيلة: خزينة إيالة الجزائر موارد الدخل وأوجه الإنفاق (1580-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.
25. معاشي جميلة: الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتورين قسنطينة، 2007-2008.
26. معوش شيرين، تمين آمال: تجارة القمح في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.
27. يوسفي صرهودة: الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر (1700-1830)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2017-2018.

رابعا: المجلات

1. إبراهيم بكار فرحات محمد: الأنشطة الاقتصادية في مدينة تلمسان خلال العهد الزياني ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع40، 05 أكتوبر 2017.
2. بلحاج أوزيد: "تجارة القوافل بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري"، مجلة رواد البحوث والدراسات، ع2، جامعة غرداية، 2017.
3. خضير عقبة: النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني ما بين القرن 14-18م، مجلة المعارف والبحوث والدراسات التاريخية، ع6، جامعة حمدة لخضر، الوادي، د.ت.
4. شباب عبد الكريم: النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرن 7-8هـ/13-14م، متون العلوم الاجتماعية، ع3، مج8، ديسمبر 2016.
5. طهارة فؤاد: النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني 7-9هـ/13/15م، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2، جامعة08 ماي 1945، قالمة، 2014/09/13.
6. محمد المشهداني مؤيد محمود: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، ع16، مج 5، جامعة تيكرت، نيسان 2013.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة 02

الفصل التمهيدي

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل التواجد العثماني

أولا: الزراعة 06

1-أنواع الأراضي 06

2-أنواع المحاصيل الزراعية 08

3-الرعي وتربية الماشية 09

ثانيا: الصناعة 10

1-أنواع الصناعات 10

ثالثا: التجارة 12

الفصل الأول

الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: ملكية الأراضي وطرق استغلالها 15 15

1-ملكية الأراضي 15

2-طرق استغلال الأراضي 20

ثانيا: أهم المحاصيل الزراعية 22

1-الحبوب 22

2-الأشجار المثمرة 23
3-الخضر والبقول 24
4-الأشجار الغابية 25
5-الزراعة التحويلية 25
ثالثا: تقنيات وأساليب الزراعة 26
1-تحضير التربة 27
2-الأدوات الزراعية 28
3-طرق الري 28
4-طرق التخزين 29
رابعا: الثورة الحيوانية والسمكية 30
1-الثورة الحيوانية 30
2-الثورة السمكية 32
خامسا: معيقات النشاط الزراعي 32
1-معيقات بشرية 32
2-معيقات صحية 35
3-معيقات طبيعية 38

الفصل الثاني

الصناعة في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: أنواع الصناعات والحرف التقليدية 41
1-أنواع الصناعات 41
2-أنواع الحرف والمهن التقليدية وتنظيمها 46
ثانيا: مميزات الصناعة ومعيقاتها 51

1-مميزات الصناعة 51
2-معيقات الصناعة 52

الفصل الثالث

التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا: التبادل التجاري 54
1-التجارة الداخلية 54
2-التجارة الخارجية 63
3-الميزان التجاري 69
ثانيا: الخزينة والعملة 70
1-مصادر دخل الخزينة 70
2-أهم العملات (النقود) 77
خاتمة 81
الملاحق 84
المصادر والمراجع 90
فهرس المحتويات 100
الملخص

ملخص:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من التغيرات شملت مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي حيث عرفت تغير ملحوظا في الميدان الزراعي بكل جوانبه وكذا في الجانب الصناعي الذي كان يعتمد على المواد الأولية المتوفرة بالجزائر العثمانية والتي ساهمت في تنوعه وتنظيمه وذلك وغم المعيقات التي تعرضت لها الصناعة الجزائرية.

هذا بالإضافة إلى الجانب التجاري الذي عرف هو الآخر تغيرات خاصة فيما تعلق بالمبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية والتي أصبحت في أواخر العهد العثماني محتكرة من طرف اليهود أو ما تعلق بمصادر دخل الإيالة الجزائرية والتي كانت تقوم على الخزينة بمختلف مواردها والعملة بمختلف أنواعها.

Résumé:

Au cours de l'ère ottomane, l'Algérie a connu de nombreux changements qui ont inclus divers domaines, notamment le domaine économique, où elle a connu un changement remarquable dans le domaine agricole sous tous ses aspects, ainsi que dans le côté industriel, qui dépendait des matières premières disponibles dans L'Algérie ottomane, qui a contribué à sa diversité et à son organisation, malgré les obstacles rencontrés par l'industrie algérienne.

Cela s'ajoute à l'aspect commercial, qui a également connu des changements, notamment en ce qui concerne les échanges commerciaux, qu'ils soient internes ou externes, qui sont devenus à la fin de l'ère ottomane monopolisés par les Juifs ou liés aux sources de revenus de la province algérienne, qui reposait sur le trésor avec ses diverses ressources et monnaies de toutes sortes.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830).

إعداد الطلبة:

1- مقورة أفراح ..... رقم التسجيل: 161635102959.

2- بلغاير فتيحة ..... رقم التسجيل: 161635108134

القسم: العلوم الإنسانية الشعبة: تاريخ ..... التخصص تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: الأستاذة بوبقة عبد الرحمن ..... الرتبة: أستاذ مساعد أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

رئيس قسم التاريخ

البريد الإلكتروني:
الفايسبوك:
هاتف / فاكس:
Web site: http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/
Face book: https://www.facebook.com/FshsUnivMsila/
Tel/Fax: 213 35 35 3044

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): مفتورة أفراح

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11 99 64 00 100197 00 3

الصادرة بتاريخ : 2016/11/14 عن دائرة : عين الحجل

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 164636.109959

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: التحول السياسي والاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني (1518م-1830م)

المسيلة في: 2021/06/01

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بلقاسم رقية حياة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119921aaaaa3598aaaa2

الصادرة بتاريخ: 2016/04/27 عن دائرة: بالعاصمة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 161635108134

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني (1518م-1830م)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021/06/01

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.